

٩٨٥

المبادئ المنطقية



5823



تأليف

العلامة الشيخ عبد الله وافي الفيومي رحمه الله تعالى

٩٨٥

طبع

بالمطبعة العامة الشرفية بشارع الخرنفش بمصر المحروسة المحمية

سنة ١٣١٧ هجرية

Süleymaniye Kütüphanesi	954
İzmir	
11.11.11	
11.11.11	



حمد الواجب تصور النعم والعلاقة على حجة الام تصديق الحكم هذا وان الشروع في العلوم فعل المختار وهو يجب صونه عن الجهالة والعبث المحضين فالجهالة المحضة عدم تصور المشروع فيه أصلا والعرفية تصوره بغير حده والعبث المحض عدم معرفة فائدة له أصلا والعرفية معرفة فائدة له لا توازي عناء الطلب والجهالة المحضة يستحيل معها الشروع عقلا اذ كل فعل فهو مسوق بعلم الشروع فيه وادارته والوجدان اصدق شاهد وباقيها يمكن معه الشروع لكن على غير بصيرة وهو فعل غير المحصلين ومعرفة العلم بحده تصون الشروع عن الجهالتين ومعرفة فائدته الموازية لعنايه تصونه عن العبث ونحن الآن شارعون في علم المنطق فلهذا العلم آله قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر * وفائدته العصمة المذكورة والآلة هي الموصلة أثر الفاعل لمفعوله كالقلم للكاتب فانه يوصل الأثر وهو الكتابة للكتوب فالمنطق آله للنفس تتوصل به الى ادراك العلوم الحكيمة والقانونية المنسوبة للقانون وهو قضية كاشفة تعرف منها أحكام جزئياتها نحو الجنس تمام المشترك والنوع تمام الماهية والذهن القوة المعتمدة لاكتساب العلوم والفكر ترتيب أمور معلومة ليتوصل بها الى مجهول تصوري أو تصديق نحو ترتيب قولك حيوان ناطق لتوصل لمعرفة

الانسان ونحو ترتيب قولك النفس الناطقة مجردة وكل مجرد لا يفنى للتوصل لمعرفة عدم فناء النفس * وأما معرفة موضوع الفن وغيره مما يذكر في مقدمة الشروع من بقية المبادئ العشرة المذكورة في قوله

ان مبادئ كل فن عشرة * الحد والموضوع ثم الثمرة وفضله ونسبته والواضع * والاسم الاستمداد حكم الشارع مسائل والبعض ببعض الكافي * ومن درى الجميع حاز الشرفا

فليس مما يترتب على عدم معرفته عبث ولا استتالة شروعا بل مما يوجب ازدياد البصيرة وأما في ذلك معرفة الموضوع حيث ان العلوم انما تنتمي بموضوعاتها وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية الثلاثة وهي ما يعرض للشيء لذاته كالتجيب اللاحق للانسان لذاته أو يعرض له لجزئته كتحركه بالارادة اللاحق له لحيوانيته أو يعرض له لمساويه كضحكه اللاحق له لتجبه * وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث توصيلها للمجهول تصوري أو تصديق أو توقف الموصول عليها توقفا قريبا أو بعيدا وذلك لان المنطق ينقسم الى تصور وتصديق ولكل منهما مقصد ومبدأ يتوقف عليها توقفا قريبا أو بعيدا فالقصد للتصور هو القول الشارح كالحیوان الناطق الموصول لمعرفة الانسان ومباده المتوقف عليها توقفا قريبا هي الكليات الخمس لترتيب القول الشارح منها وتوقفا بعيدا هي تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب والمقصد للتصديق هو القياس والحجة نحو قولك العلم نافع وكل نافع يقصد ومباده المتوقف عليها توقفا قريبا هي القضايا لترتيب القياس منها كالعالم نافع في المثال وبعدا هي أجزاء القضية

فالمنطق يبحث عن المقصدين التصوري والتصديقي من حيث كيفية تركيبهما تركيبا صوابا يؤدي الى معرفة المجهول وذلك التركيب هو الفكر المنطقي كان يبين أن القول الشارح يشرح الماهية ان ركب تركيبا خاصا من بعض الكليات الخمس على كيفية مخصوصة كحيوان ناطق وجسم ناطق وحيوان ضاحك وناعي ضاحك في تعريف الانسان وان القياس يوجب التصديق بالمطلوب ان ركب من القضايا اثر كمي خاصا على كيفية مخصوصة كالعالم متغير وكل متغير حادث في الدليل على حدوث العالم ويبحث ايضا عن مبادئ القول الشارح القريبة من حيث انه يتوقف عليها تركيبها كان يبين الكلي وينقسم الى أقسامه المعهودة وعن مباده البعيدة من تلك الحيفية لتركيبه من الكلي الذي هو أحد قسمي اللفظ بان يسم اللفظ الى مفرد ومركب ويعرف كلا منهما ويبين أقسامهما وكذلك القول في مبادئ القياس

المطلب الأول في التصورات وفيه أربعة مبادئ

المبدأ الأول في العلم

العلم ادراك المجهول على جهة اليقين أو الظن أو الجهل المركب وهو تصور ان تعلق
بغير وقوع النسب كادراك ماهية الانسان أو الكاتب أو النسبة بينهم ما وتصديق ان تعلق
بوقوع النسب كادراك وقوع نسبة الكاتب الى الانسان والتحقيق بساطته وأنه انفعال ولا
بدان تسمية التصورات الثلاثة على وجه الشرطية لا الشطرية وكل من مبادئ
ونظري فالبدهي في مالم يتوقف على كسب ونظر كصورة الحرارة والبرودة
وكالتصديق بعدم اجتماع النقيضين وبمعظم الكل عن الجزء والنظري في مالم يتوقف على
كسب ونظر كصورة العقل والنفس وكالتصديق بحدوث العالم والنظري يكتسب من
البدهي بالفكر مباشرة أو بواسطة نظري آخر ولا يكتسب تصور من تصديق ولا
تصديق من تصور والتصور مقدم على التصديق طبعاً فيقدم وضماً

المبدأ الثاني في الالفاظ ودلائلها وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول

اعلم ان لا حاجة بالمنطقي الى اللفظ الامن حيث الافادة والاستفادة واللفظ هو الصوت
المعتمد على المقاطع الغمية والصوت المطلق عرض ناشئ من القاع والقرع قائم بالهواء
المتنوع شيئاً فشيئاً الى أن يصل الى الطبلة الصماخية فان لم يعتمد على المقاطع المذكورة
فهو صوت ساذج لا يسمى لفظاً واللفظ امامه مل وهو مالم يدل على شيء فحد يزوج
ومستعمل ان دل

والدلالة فهم أمر من أمر والأول يسمى مدلولاً والثاني يسمى دالاً كفههم الحيوان الناطق
من انسان وهي على قسمين لفظية وغير لفظية وكل منها ما وضعية وطبيعية وعقلية فالوضعية
ما كانت بواسطة الوضع والطبيعية ما كانت بواسطة الطبيعة والعقلية ما كانت بواسطة
العقل فاللفظية الوضعية كدلالة الانسان على معناه والطبيعية كدلالة لفظة أخ على
وجع الصدر ولفظة أخ على مطلق الوجع والعقلية كدلالة التكام من وراء جدار
على حياة المتكلم وغير اللفظية الوضعية كدلالة العقد والنصب والاشارات والطبيعية
كدلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرة على الوجع والعقلية كدلالة الاثر على المؤثر
والمقصود هنا خصوص اللفظية الوضعية وهي ما كانت بواسطة وضع اللفظ وتعرف بانها
كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى

المبحث الثاني في تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية

أقسام الدلالة ثلاثة مطابقة وتضمنية والتزامية فدلالة اللفظ على ما وضع له مطابقة

لمطابقة المدلول للموضوع له وعلى جزئه تضمنية انتزاعية الكل لجزئه وعلى لازمه ذهناً
التزامية لالتزام المعنى لللازمه كدلالة لفظ الانسان على الحيوان والناطق أو على أحدهما أو
على قابلية التعليم وكدلالة لفظ الاربعة عليها أو على جزئها أو على كونها عدداً ووجواً الأولى
لا تستلزم إحدى الآخرين لانفرادها عن التضمنية في دلالة اللفظ على معنى بسيط لا جزء
له كالجوهر المجرد والنقطة وعن التزامية في معنى لا لازم له ذهناً اذا المراد باللازم الذهني
اللازم اليقيني بالمعنى الاخص وهو ما يلزم من تصور الموضوع له تصور ما كازوجية للاربعة
ولم يتحقق ذلك في كل ماهية فكثيراً ما تصور مهابا ولا يخطر بذهننا شيء يتعلق بها
ويعرض لها كالمعاينة للفرس بالنسبة للانسان فاننا قد تصور الانسان ولا تصور معاينة
للفرس وبذلك علم ان التضمنية أيضاً لا تستلزم الالتزامية وأما ما في استلزام المطابقة
لعدم تحققها بدونها

المبحث الثالث في تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب

اللفظ مركب أو مفرد فالمركب ما دل جزؤه على جزء معناه المقصود دلالة مقصودة
كقولنا أنت فاضل فالاول دل على المخاطب والثاني على ذات لها الفضل والمجموع على
ثبوت الفضل للمخاطب والمفرد ما لم يدل جزؤه على جزء معناه المقصود دلالة مقصودة وهو
أربعة صور ما ليس له جزء كهمزة الاستفهام أوله جزء لا يدل كزيد او يدل على المعنى الغير
المقصود كعبداً الله علماً فان عبداً يدل على متصف بالعبودية والله يدل على الذات الاقدس
ومجموعهما على عبودية الشخص لله وإن كان هذه الدلالة على المعنى الاضافي العام دون
العللي الخاص أو يدل على المقصود دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علماً فان كلاماً من جزئه
يدل على جزء المعنى العلي المقصود كما هو قبل العلمية لكن هذه الدلالة غير مقصودة للواضع
* والمفرد ان لم يصلح لان يخبر به وحده فحوفي ولا وكان نهـ واداة وان صلح لذلك فان دل
بهيئته على أحد الازمنة كفهم ويفهم فهو الـ كلمة وان لم يدل بهيئته على ذلك كما علم فهو
الاسم وما دل من الاسماء على الزمان فذلك انما هو بحوهره ومادته لا بهيئته كالزمان
والصباح والغروب بخلاف دلالة نحو علم وبهـ لم عليه فانهما هي بالهيئة لا بحوهره بدليل
اختلاف الزمن عند اختلاف الهيئة مع اتحاد المادة كما في المثال واتحاد الزمان عند اتحاد
الهيئة مع اختلاف المادة كعلم وطالب

والمركب تام وغير تام فالتام هو المفيد وكان أريب وغير التام هو غير المفيد كحيوان
ناطق وينقسم التام الى خبر وإنشاء فالخبر ما احتملت نسبته مطابقة الواقع وعدم المطابقة
نحو حضر الامير فنسبته الحضور الى الامير المأخوذة من هذا المركب تارة تطابق الواقع

فتكون صدقا وتارة لا تطابقه فتكون كذبا والانشاء ما ليس كذلك * وهو امران دل
وضعا على طلب الاعلى فعلا من الأدنى كاقية والصلوة * ونهى ان دل كذلك
على طلب ترك الفعل منه نحو ولا تقربوا الزنا * ودعاء ان دل كذلك على طلب الأدنى من
الاعلى مطلقا نحو ارحمنا يا ربنا ولا تؤاخذنا بالثنا والتماس ان كان من متساو بين نحو يا أخى
شرف ولا تهجر * واستفهام ان دل على طلب الفهم من الغير نحو هل صدقتم في الاخوة
وان لم يدل وضعا على طلب الفعل من الغير فهو تنبيه ويدخل فيه التثني وهو تقدير حصول
غير الممكن أو المتعسر ويلزمه الطلب نحو يودأحدهم لو يعمر أفسنة ليت مافات من
العمر يعود * وليت التقدم بالفضائل * والترجي وهو الطمع في الشيء أو الخوف منه ويلزمه
الطلب نحو لعل الاخوة تدوم ونحو لعل الحبيب هالك والنداء وهو الدعاء برفع الصوت
ويلزمه طلب الاقبال نحو يا فاضل والقسم وهو اليمين ويلزمه الطلب نحو بالله لا جتهدن
والتعجب وهو الانفعال ويلزمه الطلب نحو ما أحسن الادب فهذه كلها انشاء غير أمر
ولانها لا تدعى ولا التماس ولا استفهام لشرطنا في هذه الدلالة على الطلب من الغير
وضعا وتلك دلالتها عليه لما وصفت تنبيهها لانها تنبيه الخاطب على ما في ذهن المتكلم
وينقسم المركب غير التام الى مركب تقييدي وهو التوضيحي كحيوان ناطق وعالم
نحري وادنى في نحو صاحب فضة ل ومركب غير تقييدي وهو ما كان أحد جزئيه اداة
نحو بك

وينقسم الاسم باعتبار معناه الى علم شخصي ومشترك ومنفرد فالاول هو ما دل على
جزئ كحمد والثاني هو ما دل على دلالة وتعدده معناه كعين للبصرة والجارية والثالث
وهو ما نقل عن معناه الوضعي الى معنى آخر فاذا قارن النقل علاقة وقرينة فهو المجاز والا
فهو عرفي عام ان كان الناقل العرف العام كدابة وضعت لكل ما دب على وجه الارض
نقلها العرف العام لخصوص الخيل والبغال والحمير وعرفي خاص ان كان الناقل له
العرف الخاص بقوم كالفاعل وضع لكل ذات وقع منها الحدث نقله النحاة الى الاسم
المرفوع وكالاصالة وضعت للدعاء نقلها الى الاقوال والافعال المعروفة وباعتبار
لفظه مع لفظ آخر الى مرادف ومباين فالمرادف هو ما وافق لفظا آخر في معناه كبر وفتح
والمباين ما عايره كإنسان وفرس

المبدأ الثالث في تقسيم المفرد الى كلي وجزئي *

ينقسم المفرد الى كلي وجزئي فالكلي هو ما يصلح ذهنا لفرض صدقه على كثير
كشمس وإنسان وهو متواطئ ومشكك فالتواطئ هو ما اتحد في أفراده كإنسان فان

معناه وهو الحيوانية والناطقة موجودة في جميع أفرادها على السواء وان وجدته تفاوت
فيه عوارض خارجية عن الحقيقة كالعلم والكرم والمشكك هو ما تفاوت في أفراده
كأوجود في الواجب تعالى وفي الممكن فانه في الواجب أولى وأقدم وأقوى منه في الممكن
وكالبياض فانه في الثلج أشد منه في العاج

والجزئي هو ما لا يصلح ذهنا لفرض صدق على كثير كأعلام الاشخاص فان
الشخص الخارجي للذات مانع من صدقها على غيرها

وينقسم الكلي الى ستة أقسام لانه اماله ووجد في الخارج أم لا وما ليس له ووجد في
الخارج اما مستحيل عقلا كشر يك الباري أو ممكن عقلا كالاعتناء وماله وجودا ما أن
يكون الموجود منه في الخارج فردا واحدا أو أكثر وماله فرد واحد فغير هذا الواحد اما
مستحيل عقلا كالباري جل وعلا أو ممكن عقلا كالشمس وماله في الخارج أكثر من
واحد فاما أن تنتهي أفرادها ككوكب للسمكة السيارة أو لم تنته كالنفس الناطقة على
القول بقدمها وعدم التناسخ فيها

وينقسم كل من الكلي والجزئي الى حقيقي وادنى فالحقيقي في كل منهما هو ما تقدم
الكلام عليه والكلي الاضافي هو الصادق بالفعل على كثير وبينه وبين الكلي الحقيقي
العموم والخصوص المطلق فكل كلي اضافي كلي حقيقي ولا عكس يجتمعان في نحو
إنسان وينفرد الكلي الحقيقي في الكليات الفرضية كشر يك الباري * والجزئي
الاضافي هو ما اندرج بالفعل تحت أعم وبينه وبين الجزئي الحقيقي العموم والخصوص
المطلق فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي ولا عكس يجتمعان في الاعلام الشخصية وينفرد
الاضافي في نحو الإنسان

المبدأ الرابع في الكليات الخمسة وفيه أربعة مباحث *

المبحث الاول في تعريفها وتقسيمها *

الكليات خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام وذلك لان الكلي اما ان
يكون تمام ماهية أفرادها أو جزأ منها أو خارجا عنها فتمام الماهية هو النوع وهو المقول
في جواب ماهية وعلى الأفراد المتفقة في الحقيقة كالإنسان فانه تمام ماهية أفرادها
الشخصية ولا تغاير بينها الا بالشخص الخارجي الزائد عن ماهيتها الانسانية ويقع في
جواب السؤال عن متعدد وعن واحد كما اذا قيل ماهوزيد وعمر والخب أو ماهوزيد فقط
قيل إنسان وكشمس فانه تمام ماهية أفرادها الذهنية فاذا قيل ماهوزيد الكوكب
النهارى أو ماهوزيد الكوكب النهارى والكواكب الاخر النهارية الذهنية

قبل شمس

والجزء من الماهية اما جنس أو فصل وذلك لانه اما تمام المشترك بين افراده أولا
الاول الجنس وهو المقبول في جواب ماه. وعلى الافراد المختلفة في الحقيقة كحيوان فانه
تمام الامر الذي تشترك فيه افراده وهي الانواع من الانسان والفرس وغيرها اذ الامر
يجمعها ويصدق علمي على السواء دون غيرها الا الحيوان ويقال في جواب ماه كما اذا
قيل ما الانسان والفرس وغيرها من بقية أنواعه قيل الحيوان ولا يكون جوابا الا عن
السؤال بمتعدد واما اذا سئل عن نوع واحد فلا يجاب بالجنس بل يجاب بالحد الخاص
بذلك النوع كأن يقال ماهو الانسان فيقال حيوان ناطق وينقسم الجنس الى قريب
وبعيد فالقريب هو ما كان تمام المشترك بين الماهية وكل ما شاركه فيه كالحیوان
فانه تمام المشترك بين الانسان وجميع الأنواع المشاركة له في الحيوانية * وقربه اقدم
توسط جنس آخر بينه وبين الماهية والبعيد هو ما كان تمام المشترك بين الماهية وبعض
ما شاركه فيه فقط كالنامي فانه تمام المشترك بين الانسان وبعض ما شاركه في النمو
وهو النبات فقط وليس تمام المشترك بين الانسان وكل ما شاركه فيه اذ ليس تمام
المشترك بين الانسان والفرس مثلا فانها تشارك الانسان في النمو ولكن ليس النامي
هو تمام المشترك بينهما بل تمامه هو الحيوان * وبعده لوجود جنس آخر بينه وبين
أنواعه وهو الحيوان في المثال فانه واسطة بين الماهية الانسانية وبين النامي والبعيد اما
بمرتبة كالنامي فانه بعيد عن الانسان بجنس واحد وهو الحيوان أو بمرتبتين كالجسم
المطلق بعيد عنه بالحيوان والنامي أو بثلاث مراتب كالجوهر بينه وبين الانسان حيوان
ونام وجسم فهذه كلها اجناس للانسان مثلا تقع في الجواب عنه وعن شيء آخر معه فاذا
قيل ما الانسان والفرس كان الجواب الحيوان واذا قيل ما الانسان والنبات كان
الجواب النامي واذا قيل ما الانسان والحجر كان الجواب الجسم واذا قيل ما الانسان والعقل
كان الجواب الجوهر فالاجوبة اربعة ومرتبات البعد ثلاثة

والثاني الفصل وهو المقبول على افراد حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو في ذاته
كالناطق وهو غير الماهية عن ما شاركه في الجنس تميزا ذاتيا وينقسم الى قريب وبعيد
فالقريب هو المختص بالماهية المميز لها عن ما شاركه في جنسها القريب كالصاهل
للفرس والبعيد هو غير المختص بالماهية المميز لها في الجملة عن ما شاركه في جنسها البعيد
كالخاس للانسان فانه يميزه عن ما شاركه في الجسم والنامي والفصل البعيد للنوع
قريب للجنس

والخارج

والخارج عن الماهية اما خاصة أو عرض عام

فالخاصة هي المقتولة على افراد حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو في عرضه كالضاحك
وهي تميز الماهية عن ما شاركه في الجنس تميزا عرضيا
والعرض العام هو المقبول على الافراد مطلقا قولا عرضيا كالماشي وينقسم كل من
الخاصة والعرض العام الى لازم ومفارق واللازم اما لازم للماهية ذهنا كالفردي للثلاثة
والزوجة للاربعة أو خارجا بدون قيد كالخبر للجسم أو مع قيد كالسواد للزنجي بقيد دانه
زنجي واللازم الذهني اما بين أو غير بين فالبين هو ما يكفي في الجزم بلزومه مجرد تصور
اللزوم واللازم كالاقسام بتساويين للاربعة فان من تصور الاربعة وتصور الانقسام
بتساويين جزم بلزوم هذا التساوي للاربعة وغير البين هو ما لا يكفي في الجزم بلزومه مجرد
تصور الطرفين بل يحتاج الى خارج عنهما كتساوي زوايا المثلث الثالث لقائمتين فان
من تصور المثلث وتصور تساوي زواياه الثالث لقائمتين لا يجزم بمجرد ذلك بلزوم هذا
التساوي للمثلث بل يتوقف على البرهان الهندسي المعلوم واللازم البين اما بين بالمعنى الاعم
أو بين بالمعنى الاخص والاول هو ما تقدم والثاني هو ما يلزم من تصور ملزومه وتصوره
ككون الواحد نصف الاثنين والاثنين ضعف الواحد والمفارق اما سر يع الزوال كحمرة
الحجل وصفرة الوجهل واما بطيئه كالشباب وبعض الامراض

المبحث الثاني في تقسيم النوع

النوع كما يقال على ما تقدم وهو النوع الحقيقي يقال أيضا على الماهية التي يقال عليها
وعلى غيرها الجنس ويسمى نوعا اضافيا وبينه وبين النوع الحقيقي العموم والخصوص
المطلق عند قدماء المناطق يجمعان في النوع السافل كالانسان وينفرد الاضافي في
الانواع المتوسطة كالحيوان فكل نوع حقيقي نوع اضافي ولا عكس وأما عند المتأخرين
فبينهما العموم والخصوص الوجهي لانفراد الحقيقي عندهم في البسائط كالنقطة
والوحدة والنفس والتحقيق الاول لانه لا يلزم من بساطة ما ذكر في الخارج بساطة
مفهوما بل يجوز تركيبه من الجنس والفصل فلا ريب يقال عليها وعلى غيرها الجنس
فهى اضافية أيضا وليس تحتها كلى بل جزئيات كالانسان

والنوع مراتب اربعة عال ومتوسط وسافل ومنفرد فالنوع العالى هو ما فوقه كلى واحد
وتحتة كليات كالجسم المطلق فوقه الجوهر وتحتة الجسم النامي وغير النامي والحيوان وهو
أعمه والمتوسط هو ما فوقه كليات وتحتة كليات كالجسم النامي فوقه الجوهر والجسم
المطلق وتحتة الحيوان والانسان وهو أعم من السافل وأخص من العالى والسافل هو

(٢ مبادئ)

ما فوقه كليات وليس تحته كلى بل جزئى كالانسان فوقه الحيوان والنامى والمطلق والجوهر وتحت زيد وعمر ورو بكر الخ وهو نوع الانواع والمنفرد هو ما فوقه كلى واحد وتحت جزيئات ولم يوجد له مثال فى كلامهم وقد عثرت له بالعقل على القول بان الجوهر - رجس له فيكون فوقه الجوهر وتحت جزيئات وهى العقول العشرة ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربعة الا ان الجنس العالى هو ما تحته كليات وليس فوقه جنس كالجواهر وهو جنس الاجناس والمنفرد هو ما ليس فوقه كلى وتحت انواع كالعقل على القول بعدم جنسية الجوهر له وكون ما تحته انواعا

المبحث الثالث فى تقسيم الفصل

ينقسم الفصل باعتبار النوع والجنس الى مقوم ومقسم فالمقوم ما قوم الماهية وجعل جزءا منها كالناطق للانسان والمقسم ما قسم الجنس المأخوذ معه فى تعريف الماهية كالناطق للحيوان فانه بانضمامه الى الحيوان المأخوذ معه فى تعريف الانسان قسمه الى ناطق وغيره وكل مقوم للعالى مقوم للسافل ولا عكس كليا فالجنس مقوم للحيوان لكونه مميزا له عن النبات وجزأ من مفهومه ومقوم للانسان ايضا لكونه جزءا من ماهية الحيوان الذى هو جزء من ماهية الانسان والناطق مقوم للانسان وليس مقوما للحيوان لانه ليس جزءا من ماهيته بل مقسم له وكل مقسم للسافل مقسم للعالى ولا عكس كليا كالناطق فانه مقسم للجنس السافل وهو حيوان ومقسم ايضا لكل ما فوقه وانما مقسم للعالى عنه وهو الجسم المطلق الى نام وغيره وليس مقسما للسافل وهو الحيوان ولا للانسان لانهم لا يكونان الانامين

المبحث الرابع فى النسبة بين الكلين

كل كلين فينبه ما احدى هذه النسب الاربعة وهى التباين والتساوى والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص الوجهى فالتباين هو اختلافه ما فى المفهوم والمصدق بان لا يصدق كل منهما على شئ مما يصدق عليه الآخر كما فى الانسان والفرس والتساوى هو اتحادهما فى المصدق واختلافهما فى المفهوم كما فى الانسان والضاحك والعموم والخصوص المطلق هو اجتماعهما فى مادة وانفراد أحدهما دون الآخر والمنفرد هو الاعم كما فى الحيوان والانسان فانه ما يجتمعان فى زيد وينفرد الحيوان فى الفرس ولا ينفرد الانسان لانه يلزم من صدق الاخص صدق الاعم ولا عكس والعموم والخصوص الوجهى هو اجتماعهما فى مادة وانفراد كل منهما عن الآخر كما فى الانسان والابيض فانه ما يجتمعان فى رجل ابيض وينفرد الابيض فى الثلج وينفرد الانسان فى الزنجى

المقصد الاول فى التعريف والقول الشارح

معرفة الشئ هو ما يلزم من تصوره تصوره بالكنه أو امتياز من غيره فالاول الحد التام كتعريف الانسان بانه حيوان ناطق والثانى ما عداه كتعريف الانسان بانه جسم ناطق أو ناطق وينقسم المعرفة الى اربعة اقسام حد تام وناقص ورسم تام وناقص فالحد التام ما كان بالجنس والفصل القريبين كالحيوان الناطق للانسان والناقص هو ما كان بالفصل القريب وحده كالناطق أو به مع الجنس البعيد كالجسم النامى الناطق والرسم التام هو ما كان بالجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك والناقص هو ما كان بالخاصة وحدها كالضاحك أو بهامع الجنس البعيد كالنامى الضاحك

ويشترط فى التعريف اربعة شروط الاول مساواته للمعرف عموما وخصوصا حتى يكون جامعاً مانعاً بان لا يكون أعم منه كتعريف الانسان بانه جسم حساس فانه غير مانع من دخول غير المعروف ولا أخص كتعريفه بانه حيوان كاتب فانه غير جامع لافراد المعروف * الثانى أوضحيته عن المعرفة فلا يكون مساوياً له علماً وجهالة كتعريف الحركة بانها ليست بسكون والفرد بانه ليس باثنين ولا أخفى كتعريف النار بانها كالنفس * الثالث عدم توقفه على المعرفة والالزم الدور المحال كتعريف العلم بانه ما به انكشف المعلوم وتعريف الكيفية بانه التى يحصل بها المشابهة والمشابهة بانها الاتفاق فى الكيفية وكتعريف الاثنين بانها زوج أول وتعريف الزوج بما ينقسم الى متساويين وتعريف المتساويين بالشئين اللذين لا يزيد أحدهما عن الآخر وتعريف الشئين بالاثنتين * الرابع خلوه عن ذكر ما لا يكون مألوف العبارة طاهر الدلالة فالاول كتعريف النار بانها اسطقس فوق الاسطقسات والجو بانه الذى تحت مقعر النار وغير ذلك مما تسهمه من غلغلة المستحدثين والثانى التعريف بالمجاز كتعريف العالم بانه بحر يروى الظلمات والتعريف بالمشترك كتعريف الباصرة بانها عين شفاقة مالم تقم قرينة يتعين بها المراد من المجاز والمشارك والاجاز

المطلب الثانى فى التصديقات وفيه مباد

المبدأ الاول فى القضايا وفيه ثلاثة مباحث

أول تصديق هو القضية التى يتركب منها الفكر المؤدى بالترتيب الخاص الى التصديق بالمجهول التصديق والقضية هى الخبر التام نحو النار على العناصر وتنقسم الى جملة وشرطية فالشرطية ما حكم فيها بتعليق أحد طرفيها على الآخر أو بالتنافى بينهما باليجابا

وسلبا نحو ان غربت الشمس اقبل الليل ونحو الانسان اما جاهل او عالم والجملية ما جعل فيها أحد طرفيها على الآخر ايجابا وسلبا وتنقسم الى موجبة وسالبة فالموجبة ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع ونحو الانسان اسير الاحسان والسالبة ما حكم فيها بنفي المحمول عن الموضوع نحو لا يثق الانسان بكل الاخوان

والبحث الاول في اجزاء الجملة وأقسامها

كل جملة فهي مركبة من ثلاثة اجزاء موضوع ومحمول ونسبة بينهما والاول هو المحكوم عليه سواء كان فاعلا أو نائبه أو مبتدأ والثاني المحكوم به سواء كان خبرا أو غيره والنسبة على نوعين كلامية وخارجية فالاولى هي التعلق والارتباط بين الطرفين وهي مورد الايجاب والسلب وتسمى ايضا حكمية والثانية هي وقوع تلك النسبة أو عدم وقوعها والحكم هو ادراك ان النسبة الكلامية واقعة أو غير واقعة والجزء من القضية هو النسبة بالمعنى الثاني لانه ما به يتعلق التصديق وحيث ان كلاما من الطرفين له لفظ يدل عليه فكذلك النسبة لا بد لها من دال يدل عليها وهذا الدال في لغة العرب هو الحركة الاعرابية والتركيب العربي وعند المنطوق هو ما يذكر بصورة الاسم كلفظة هو ونحو الكلام هو اللفظ ويسمى رابطة غير زمانية أو بصورة الكلمة كلفظ كان ونحو العلم كان النافع ويسمى رابطة زمانية وباعتبار ذكر الرابطة وعدمها تكرر القضية ثلاثية أو ثنائية وباعتبار مدلول الرابطة تكون موجبة أو سالبة

وتنقسم الجملة موجبة وسالبة الى شخصية وكلمية وجزئية ومهمة وطبيعية وكل منها الى معدولة ومحصلة وكل منهما الى خارجية وحقيقية وذهنية تضرب جميعها في الجهات التسع عشرة تبلغ ألفا ومائة وأربعين واليك يساق حديثها ويقام رتبها

فالشخصية هي ما كان موضوعها جزئيا شخصيا سميت بذلك لشخص موضوعها نحو أنت انسان وهذا ليس بجمادى والكلمية هي ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على جميع افراده

نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس والجزئية هي ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على بعض افراده نحو بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان جمادا

وتسمى كل واحدة من الكلمية والجزئية بقسميها محصورة لمصر افراد موضوعها ومسورة لذكر السور فيها وهو اللفظ الدال على الكلمية أو البعضية سمي بذلك لاحاطته بافراد الموضوع كالأوبعضا مأخوذا من سور البلد المحيطة بها وهي الكلمية الموجبة كل ما دل على عموم الثبوت لجميع الافراد ككل وجميع وعامة وطار وكافة نحو كل متغير حادث وجميع الحادث مفتقر الى محدث وفي السالبة كل ما دل على عموم النفي لجميع

الافراد كلا شيء ولا أحد ولا ديار ولا رجل وكل نهك مرة في سياق النفي نحو لا شيء من الانسان بجمادى ولا شخص أغير من الله وفي الموجبة الجزئية بعض وواحد نحو بعض الحيوان انسان وواحد من الناس نفاع وفي السالبة بعض ليس وليس بعض وليس كل نحو ليس بعض الحيوان بانسان وليس كل الحيوان بانسان وبعض الحيوان ليس بانسان والمهمة هي ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على افراده بدون نظر الى كية أو بعضية سميت بذلك لاهمال النظر فيها عن الكلمية والبعضية نحو الانسان اني خسروهي في قوة الجزئية لانه يلزم من صدق قولنا ان الانسان اني خسرو صدق قولنا ان بعض الانسان اني خسرو صدق الحكم على الافراد من حيث هي مستلزم لصدقها على البعض

والطبيعية هي ما حكم فيها على نفس الطبيعة والحقيقة لاعلى الافراد سميت بذلك لان الحكم فيها على الطبيعة نحو الحيوان جنس والانسان نوع والمعدولة هي ما جعل حرف السلب جزأ من طرفيها أو من أحدهما سميت بذلك لان حرف السلب عدل به فيها عن اصل معناها وهو سلب النسبة وهي ثلاثة معدولة للموضوع وهي ما كان حرف السلب جزأ من موضوعها مثالها موجبة اللانامي جمادى وسالبة ليس اللانامي بانسان ومعدولة المحمول وهي ما كان حرف السلب جزأ من محمولها مثالها موجبة الجمادى لا عالم وسالبة ليس الانسان بلاناطق ومعدولة الطرفين مثالها موجبة اللانامي لا عالم وسالبة ليس اللانامي حيوان بلانامي والمحصلة هي التي لم يجعل حرف السلب جزأ من طرفيها أو من أحدهما وهي ايضا ثلاثة أقسام محصلة الموضوع ومحصلة المحمول ومحصلة ما

والخارجية هي ما حكم فيها على افراد الموضوع باعتبار وجودها الخارجى فعلا سميت بذلك لكون الحكم فيها على الافراد الخارجية نحو الانسان حيوان بمعنى كل ما صدق عليه انه انسان في الخارج يصدق عليه انه حيوان فيه فشرطها صدق المحمول والموضوع على افراده في الخارج سواء كان في الحال أو الاستقبال أو المضى

والحقيقية ما حكم فيها على افراد الموضوع باعتبار اماكن وجودها في الخارج امكانا عاما وان لم توجد فيه بالفعل سميت بذلك لكون المعبر فيها الحقيقية لا الوجود الخارجى نحو كل عنقاء طائر

والذهنية ما حكم فيها على المتنع وجوده خارجا سميت بذلك لكون الحكم فيها على خصوص ما في الذهن نحو شرب الماء بالبارى ممتنع

والموجبة من جميع هذه القضايا سواء كانت محصلة أو معدولة تستلزم وجود الموضوع

والسالبة لا تسـ. نلزمه مثال الموجبة محصلة زيد عالم ومعدولة زيد لا عالم ومثال السالبة محصلة زيد ليس بعالم ومعدولة زيد ليس بلا عالم

المبحث الثاني في الموجهات

اعلم انه لا بد لنسبة القضية موجبة وسالبة من كيفية تنكيف بها في نفس الامر من كونها واجبة الوقوع عقلا لا تقبل الانتفاء نحو الاربعة زوج فثبوت الزوجية للاربعة امر واجب عقلا أو غير واجبة الوقوع بل يجوز عقلا لا فها نحو الانسان كاتب فثبوت الكتابة للانسان امر جائز عقلا فالوجوب في الاولى والجواز في الثانية هو كيفية لتلك النسبة في الواقع وتسمى تلك الكيفية مادة وعنصر وان ذكر في القضية لفظ يدل عليها نحو كل أربعة زوج بالضرورة وكل انسان كاتب بالامكان سمي هذا اللفظ جهة وسميت القضية حينئذ موجهة

وتنقسم الموجهات الى أربعة أقسام ضروريات ودوائم ومطلقات وممكنات فالضروريات سبع والدوائم ثلاث والمطلقات أربع والممكنات خمس

والضروريات السبع هي الضرورية المطلقة وهي ما حكم فيها بضرورة النسبة بدون قيد سوى دوام ذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة

والمشروطة العامة وهي ما قيدت ضرورتها بدوام وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبها ولا شيء من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبها

والمشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبها لا دائما ولا شيء من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبها لا دائما

والوقتيّة المطلقة وهي ما قيدت ضرورتها بوقت معين نحو كل قمر مخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمخسف وقت التربيع

والمنتشرة المطلقة وهي ما قيدت ضرورتها بوقت غير معين نحو كل انسان ميت بالضرورة وقتا ما ولا شيء من الانسان بميت بالضرورة وقتا ما

والوقتيّة وهي عين الوقتيّة المطلقة مع زيادة التقييد بنفي الدوام الذاتي نحو بالضرورة كل قمر مخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما وبالضرورة لا شيء من القمر بمخسف وقت التربيع لا دائما

والمنتشرة وهي عين المنتشرة المطلقة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي نحو كل انسان متمنفس في وقت ما لا دائما ولا شيء من الانسان بمتمنفس في وقت ما لا دائما

والدوائم الثلاث هي الدائمة المطلقة وهي ما حكم فيها بدوام النسبة بدون قيد سوى دوام ذات الموضوع نحو كل فلك فهو متحرك دائما ولا شيء من الفلك بساكن دائما

والعرفية العامة وهي ما قيد دوامها بدوام وضع الموضوع نحو كل آكل فهو متحرك الفم دائما مادام آكل ولا شيء من الآكل بساكن الفم دائما مادام آكل * والعرفية الخاصة

وهي عين العرفية العامة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي والمطلقات الأربع هي المطلقة العامة وهي ما حكم فيها بفعالية النسبة ولو في المستقبل بدون تقييد بدوام ولا ضرورة ولا بنفيها نحو كل انسان متمنفس بالاطلاق العام ولا شيء من الانسان بمتمنفس بالاطلاق العام

والوجودية اللادائمة وهي عين المطلقة العامة مع التقييد بنفي الدوام الذاتي والوجودية اللا ضرورية وهي عين المطلقة العامة مع التقييد بنفي الضرورية الذاتية نحو كل انسان متمنفس بالاطلاق العام لا بالضرورة

والحينية المطلقة وهي ما قيد اطلاقها بحين وصف الموضوع نحو كل كاتب فهو متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب

والمطلقة الوقتيّة وهي ما قيد اطلاقها بوقت معين كل نحو انسان ضاحك بالاطلاق العام وقت التمجّب

والممكنات الخمس هي الممكنة العامة وهي ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف وسلب الامتناع عن الطرف الموافق نحو كل نار حارة بالامكان العام يعني ان

ثبوت الحرارة للنار غير ممتنع فيصدق بانه ضروري أو دائم أو ممكن وسلب الحرارة عنها غير ضروري فيصدق بانه ممتنع أو ممكن أو دائم وكذلك نحو لا شيء من الحار يبارد بالامكان العام * والممكنة الخاصة وهي ما حكم فيها بسلب الضرورة والامتناع عن الطرفين في كلتا

النسبتين أمر يمكن ثبوته ونفيه نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص يعني ان ثبوت الكتابة للانسان غير واجب وغير ممتنع والممكنة

الدائمة وهي ما قيد امكانها بالدوام نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما والممكنة الوقتيّة وهي ما قيد امكانها بوقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام وقت وضعه

الورق بيده * والممكنة الحينية وهي ما قيد امكانها بحين وصف الموضوع نحو كل آكل جائع بالامكان حين هو آكل

فهذه هي الموجهات وقد أبلغها بعضهم إلى عشر بن وبعضهم إلى إحدى وعشرين وبعضهم اقتصر على ثلاث عشرة وبعضهم على ست عشرة وبعضهم صرح بأنها لا تحصر في عدد

وتنقسم الموجهات إلى بسيطة ومركبة فالمركبة هي الممكنة الخاصة وكل ما ذكر فيها لادائماً أولى بالضرورة وماعداها بسيطة ولفظة لادائماً في قوة قضائية مطلقة عامة ولفظة لا بالضرورة في قوة ممكنة عامة والتركيب فيما هاهنا من قضيتين مختلفتين في الكيف متفقتين في الكم * الأولى من مصادرها القضية وهو ما قبل لفظة لا واسمها ما كان لها قبل زيادة لا والثانية منه ما هي معنى لادائماً أو لا ضرورة فإن كانت الأولى موجبة تكن الثانية سالبة وبالعكس مثال ما فيها لادائماً موجبة كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبه لادائماً فاقبل لادائماً مشروطة عامة موجبة ولادائماً في قوة مطلقة عامة سالبة قائلة لاشئ من الكاتب متحرك الأصابع بالاطلاق العام لأن ثبوت تحرك الأصابع لا كاتب إذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة ومثالها سالبة لاشئ من الكاتب ساكن الأصابع مادام كاتبه لادائماً فاقبل لا مشروطة عامة سالبة ولادائماً في قوة مطلقة عامة موجبة قائلة كل كاتب ساكن الأصابع بالاطلاق العام لأن سلب ساكن الأصابع عن الكاتب إذا لم يكن دائماً كان الإيجاب متحققاً في الجملة وهو معنى المطلقة الموجبة وعلى هذا قياس كل ما فيه لادائماً ومثال ما فيها لا ضرورة موجبة كل إنسان ضاحك بالاطلاق العام لا بالضرورة فاقبل لا مطلقة عامة موجبة ولا بالضرورة في قوة ممكنة عامة سالبة قائلة لاشئ من الإنسان بضاحك بالامكان العام لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن ضرورياً كان هناك عدم ضرورة الإيجاب وهو معنى الممكنة العامة السالبة ومثالها سالبة لاشئ من الإنسان بضاحك بالاطلاق العام لا بالضرورة فاقبل لا مطلقة عامة سالبة ولا بالضرورة في قوة ممكنة عامة موجبة قائلة كل إنسان ضاحك بالامكان العام لأن السلب إذا لم يكن ضرورياً كان هناك عدم ضرورة السلب وهو معنى الممكنة العامة الموجبة والتركيب في الممكنة الخاصة من موجبة وسالبة ممكنتين عامتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة فهو كل إنسان كاتب بالامكان الخاص بمعنى كل إنسان كاتب بالامكان العام لاشئ من الإنسان بكاتب بالامكان العام لازم معنى ثبوت الكتابة للإنسان بالامكان الخاص أن الكتابة ليست بواجبة وعدمها كذلك وهذا معنى الممكنتين العامتين كما وضع

المبحث الثالث في أجزاء الشريطة وأقسامها *

كل شريطة فهي مركبة من جزأين يسمى أولهما مقدماً والتقدم ذكر أو ثانياً تليها تلوها للأول وتنقسم إلى متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي ما حكم فيها بتليق التالي على المقدم وهي موجبة وسالبة فالموجبة هي ما حكم فيها بثبوت التالي على تقدير ثبوت المقدم نحو أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسالبة هي ما حكم فيها بعدم ثبوت التالي على تقدير ثبوت المقدم نحو ليس أن كانت الشمس طالعة فالليل موجود

وتنقسم إلى لزومية واتفاقية فاللزومية هي ما استلزم فيها المقدم التالي له علاقة بينهما توجب ذلك بأن يكون المقدم علة عقلية في التالي نحو أن كان هذا إنساناً كان حيواناً لأن الحيوان جزء من حقيقة الإنسان والكل يستحيل أن ينفلك عن جزئه أو سبباً شرعياً نحو أن زالت الشمس وجب الظهور أو عاديان نحو أن عدم الماء عدم النبات أو يكون المقدم والتالي معاه معلولى علة واحدة نحو أن كان النهار موجوداً فالعالم مضى لأن الإضاءة ووجود النهار معلولان لاطلوع الشمس * والاتفاقية هي ما يستلزم فيها المقدم التالي بأن لم يوجد بينهما علاقة ومناسبة موجبة لذلك بل مجرد توافق صدق الجزأين نحو أن كان الإنسان ناطقاً كان الجار ناطقاً

والمنفصلة هي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها أو بعدم التنافي بينهما والأولى الموجبة نحو العدد اما زوج أو فرد والثانية السالبة نحو ليس اما أن يكون هذا كاتباً أو شاعراً وتنقسم إلى قسمين عنادية واتفاقية فالعنادية هي ما كان التنافي أو عدمه بين طرفيها ذاتياً بأن يكون ذات مفهوم كل من الطرفين ينافي ذات مفهوم الآخر في الإيجاب ولا ينافيه في السلب كما في المثالين قبل والاتفاقية هي ما لم يكن التنافي أو عدمه بين طرفيها ذاتياً بل كان لاتفاق ثبوت أحدهما لاشئ دون الآخر كما إذا اتفق في إنسان أسود أنه لا يكتب فيقال هذا الإنسان اما أسود واما كاتب فعدم اجتماع الطرفين حيث لا يس ذاتياً الجواز اجتماعهما عقلاً في شخص واحد وكل من العنادية والاتفاقية ثلاثة أقسام مانعة جمع فقط ومانعة خلوف فقط ومانعة ما وتسمى حقيقية فمانعة الجمع هي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدمه صدقاً فقط فإن كانت موجبة فهي مركبة من الشئ والآخر من نقيضه نحو الجسم اما أبيض أو أسود وان كانت سالبة فهي مركبة من الشئ والاعم من نقيضه نحو ليس اما أن يكون هذا الشئ غير شجر أو غير حجر * ومانعة الخلو هي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدمه كذا فقط فإن كانت موجبة فهي مركبة من الشئ والاعم من نقيضه نحو الجسم اما غير أبيض أو غير أسود وزيد اما في البحر أو لا يغرق وان كانت سالبة فهي مركبة من الشئ والآخر من نقيضه نحو ليس اما أن يكون هذا الجسم اما أبيض أو أسود

والحقيقة هي ما حكم فيها بتناقض طرفيها أو عدمه صدقا وكذبا فان كانت موجبة فهي مركبة من الشيء ونقيضه أو من الشيء والمساوي لنقيضه نحو العدد اما زوج أو لا زوج والعدد اما زوج أو فرد وان كانت سالبة فهي مركبة من الشيء والمساوي له نحو ليس اما أن يكون هذا الشيء انسانا أو ناطقا ههنا في المنفصلة العنادية وأما في المنفصلة الاتفاقية فإنتهتاهي ما تركبت من الشيء وما ينفيه بحسب الاتفاق صدقا وكذبا ولا ينفيه بحسب الذات فيهما مثلا ما تقدم في الاسود غير الكاتب ومادة الجمع هي ما تركبت من الشيء وما ينفيه بحسب الاتفاق صدقا فقط ولا ينفيه بحسب الذات ومثاله قولك في الاسود المذكور ههنا الانسان اما أبيض أو كاتب ومادة الجمع هي ما تركبت من الشيء وما ينفيه بحسب الاتفاق كذبا ولا ينفيه بحسب الذات فيه مثاله قولك في المذكور ههنا اما اسود أو لا كاتب

وتنقسم الشرطية مطلقا متصلة أو منفصلة كما انقسمت الجملة الى أربعة أقسام شخصية وكلية وجزئية ومهمة باعتبار الحكم بالازم أو العناد فالشخصية هي ما حكم فيها بالازم أو العناد في حالة أو زمن معينين كقولنا في المتصلة ان جئتني اليوم أكرمك أو ان جئتني زائرا أكرمك وكقولنا في المنفصلة اما أن يكون الانسان وهو في الدار نائما أو مستيقظا أو اما أن يكون الانسان اليوم غنيا أو فقيرا والكلية هي ما حكم فيها بالازم أو العناد في جميع الأحوال أو الأزمان كقولنا في المتصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا في المنفصلة دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا والجزئية هي ما حكم فيها بما ذكر في بعض غير معين من الأزمان أو الأحوال كقولنا في المتصلة قديكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم بالازم فيها في بعض من الأحوال غير معين وهو كقولنا الحيوان ناطقا وكقولنا في المنفصلة قديكون اما أن يكون ههنا الشيء نائما أو جادا فان الحكم فيها بالعناد في بعض غير معين من الأحوال وهو كقولنا الشيء المذكور من العناصر يات والمهمة ما حكم فيها بما ذكر مع عدم النظر الى الأزمان أو الأحوال لا كلا ولا بعضا كقولنا في المتصلة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وكقولنا في المنفصلة اما أن يكون الشيء حيوانا واما أن لا يكون انسانا

وسور المتصلة الكلية الموجبة كلما ومهما ومتى وسور المنفصلة الكلية الموجبة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس ألبتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قديكون وسور الجزئية السالبة فيهما قد لا يكون وبإدخال حرف السلب على السور الكلية الإيجابية والاهمال في المتصلة بذكر أن أولها أو إذا وفي المنفصلة بذكر اما أو * وطرفا الشرطية مطلقا قضيتان

متفقتان نوعا أو مختلفتان والمتفقتان نوعا اما جملية أو متفقتان أو منفصلة لمتان والمتفقتان نوعا اما احدها جملية والاخرى متصلة أو احدها جملية والاخرى منفصلة أو احدها متصلة والاخرى منفصلة وهذا الاحد في المتصلة اما المقدم أو التالي فتكون أقسام المتصلة تسعة جمليتين نحو كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان ومتصلتين نحو كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فكلاما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا ومنفصلتين نحو كلما كان دائما اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا دائما اما أن يكون منقسما بتساويين أو غير منقسم * جملة المقدم متصلة التالية نحو ان كان طلوع الشمس علة في وجود النهار فكلاما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا * وعكسها نحو ان كان كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فالشمس علة لوجود النهار * جملة المقدم منفصلة التالية نحو ان كان هذا العدد دائما اما زوجا أو فردا * وعكسها نحو كلما كان ههنا اما زوجا واما فردا فهو عدد * متصلة المقدم منفصلة التالية نحو ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا دائما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا * وعكسها نحو كلما كان دائما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا فكلاما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود * وتكون أقسام المنفصلة ستة لعدم الترتيب الطبيعي بين طرفيها جمليتين نحو دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا أو متصليتين نحو دائما اما أن يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن يكون ان لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا أو منفصلتين نحو دائما اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا واما أن يكون لازوجا أو لا فردا * أحدها جملية والاخر متصلة نحو دائما اما أن لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا * أحدها جملية والاخر منفصلة نحو دائما اما أن يكون ههنا الشيء ليس عدد واما أن يكون اما زوجا أو فردا * أحدهما متصل والاخر منفصل نحو دائما اما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن تكون الشمس طالعة أو النهار غير موجود

المبدأ الثاني في تناقض القضايا وفيه ثلاثة مباحث *

المبحث الاول في تعريفه وشرطه *

التناقض هو تخالف القضيتين في الكيف تخالفا يقضي لذاته بصدق احدهما وكذب الاخرى نحو كل انسان حيوان وليس بعض الانسان بحيوان وشرطه اتحاد طرفي القضيتين ماصدقا وشرطا وزمانا وضافة وقوة وفعلا وجزئية وكلية فان اختلفا في شيء من ذلك فلا

يتحقق التناقض بين القضييتين وان تحالفتا في الكيف نحو زيد قائم عمر وليس بقائم وزيد قائم زيد ليس بضاحك ونحو الجسم مفرق للبصر أي بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أي بشرط كونه غير أبيض ونحو الزنجي أسود أي بعينه الزنجي ليس بأسود أي كونه ونحو زيد قائم أي في البيت زيد ليس بنائم أي في السوق ونحو زيد جالس أي في الظاهر زيد ليس بجالس أي في البصر ونحو زيد أب أي لعمرو وزيد ليس باب أي لبكر ونحو الخرف في الدن مسكر أي بالقوة الخرف في الدن ليس بمسكر أي بالفهم * وان كانت القضيتان محصورتين في شرط فيتحقق تناقضهما زيادة على ذلك اختلافهما في الكمية بان تكون احدهما كلية والاخرى جزئية فلا تناقض في نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان لكنهما مامعا ولا في نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان لصدقه مامعا فنقيض الشخصية الموجبة مثلها سالبة وبالعكس نحو زيد عالم زيد ليس بعالم ونقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس نحو كل انسان حيوان ليس بعض الانسان بحیوان

المبحث الثاني في تناقض الموجهات

اذا كانت القضيتان موجهتين في شرط في تناقضهما زيادة على ما تقدم اختلافهما في الجهة فلا تناقض في نحو كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة لكنهما مامعا ولا في نحو كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتب بالامكان لصدقه مامعا لكن ليست كل جهة مخالفة للآخرى تكون نقيضا لها بل لابد من تعيين الجهة التي تكون نقيضا للآخرى فلذلك أفرد الكلام على تناقض الموجهات وحينئذ نقول ان تناقض الموجهات ينقسم الى قسمين تناقض بين البسائط وتناقض بين المركبات فبسائط الضروريات السبع تناقض بسائط المحتملات الخمس وبسائط الدوائم الثلاث تناقض بسائط المطلقات الخمس على ترتيب معين عندهم

تناقض بسائط الضروريات

اعلم ان نقيض الضرورية المطلقة هو الممكنة العامة وبالعكس لان مفهوم الاولى ضرورة النسبة ضرورة ذاتية ايجابيا أو سلبيًا ومفهوم الثانية سلب الضرورية عن الطرف المخالف ايجابيا أو سلبيًا ذاتيا فان كانت الاولى موجبة فقد حكمت بضرورة النسبة في جانب الايجاب فتناقضها الممكنة العامة سالبة لانها حكمت بسلب الضرورية عن ذلك الجانب نحو كل انسان حيوان بالضرورة وليس بعض الانسان بحیوان بالامكان العام وان كانت الاولى سالبة فقد حكمت بضرورة النسبة في جانب السلب فتناقضها الممكنة العامة الموجبة

لأنها

لانها حكمت بسلب الضرورية عن ذلك الجانب نحو لا شيء من الانسان بحیوان بالضرورة وبعض الانسان حجاب بالامكان العام ونقيض المشرطة العامة الكلية الموجبة ممكنة حينية جزئية سالبة وبالعكس نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبًا ليس بعض الكاتب متحرك الأصابع بالامكان حين هو كاتب لان مفهوم الاولى ضرورة النسبة مادام وصف الموضوع ومفهوم الثانية سلبها حين وصف الموضوع على قياس ما تقدم في الضرورية المطلقة والممكنة العامة فكما ان الضرورية الذاتية نقيضها الممكنة العامة الذاتية كذلك الضرورية الوصفية نقيضها الممكنة العامة الوصفية ونقيض الوقتية المطلقة الكلية الموجبة ممكنة وقتية جزئية سالبة وبالعكس نحو كل ممكن فهو أثر للواجب بالضرورة وقت حدوثه وليس كل ممكن أثر له تعالى بالامكان العام وقت حدوثه لان مفهوم الاولى ضرورة النسبة في وقت معين ومفهوم الثانية سلب ضرورتها في ذلك الوقت وبينهما تناف واذ كان الوقت زائدا عن قدر النسبة فنقيض الوقتية المطلقة ممكنة حينية لا وقتية نحو كل انسان متنفس بالضرورة وقت حياته وليس كل انسان يتمتنفس بالامكان العام حين حياته ونقيض المنتشرة المطلقة الكلية الموجبة ممكنة دائمة جزئية سالبة وبالعكس نحو كل ممكن معدوم بالضرورة وقتا ما ليس كل ممكن معدوم بالامكان العام دائما لان مفهوم الاولى ضرورة النسبة في أي وقت ومفهوم الثانية سلب ضرورتها دائما في جميع الاوقات وبينهما تناف

تناقض بسائط الدوائم

ونقيض الدائمة المطلقة الكلية الموجبة هو المطلقة العامة جزئية سالبة وبالعكس نحو كل انسان حيوان دائما وليس بعض الانسان بحیوان بالاطلاق العام لان مفهوم الاولى دوام النسبة في جميع الاوقات ومفهوم الثانية سلبها في بعض الاوقات وبينهما تناف وتناقض ونقيض العرفية العامة الكلية الموجبة هو المطلقة الحينية جزئية سالبة وبالعكس نحو كل A كل فهو متحرك الفم دائما مادام A كلا وليس كل A كل متحرك الفم بالاطلاق حين هو A كل لان مفهوم الاولى دوام النسبة مادام وصف الموضوع ومفهوم الثانية سلبها حين وصف الموضوع بينهما تناف فكما ان الدوام الذاتي ينافية الاطلاق الذاتي كما تقدم في الدائمة المطلقة والمطلقة العامة فكذلك الدوام الوصفي ينافية الاطلاق الوصفي

تناقض مركبات الموجهات

ما تقدم كان في تناقض بسائط الموجهات وأما الموجهات المركبة فنقيض كل منها قسمة منفصلة مانعة من مركبة من نقيض ما تركبت منه وذلك بان تحللها الى موجهتين

بسيطتين وتبحث عن نقيض كل منهما مما تقدم لك في نقائص البسائط وتأخذ هذين
النقيضين وتركب منهما قضية منفصلة مانعة خلو وقد علمت في الموجهات ان المركبات
سبع وهي الممكنة الخاصة وما فيها الاداء والضرورة وعلمت ما تركبت منه كل واحدة منها
مثلا المشر وطاة الخاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً
مركبة من مشروطية عامة موجبة وهي ما قبل لادائماً ومن مطلقة عامة سالبة وهي معنى
لادائماً قائلة لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع الاطلاق العام فنحن نقيض المشروطية
الموجبة وهي الممكنة الحينية السالبة الجزئية القائلة ليس بعض الكاتب متحرك الاصابع
بالامكان العام حين هو كاتب وخذ ايضاً نقيض المطلقة العامة الكلية السالبة وهي الدائمة
المطلقة الجزئية الموجبة القائلة بعض الكاتب متحرك الاصابع دائماً وركب من هذين
النقيضين منفصلة مانعة خلو قائلة دائماً اما ان يكون ليس بعض الكاتب متحرك الاصابع
بالامكان العام حين هو كاتب واما ان يكون بعض الكاتب متحرك الاصابع دائماً وهكذا
فنقيض العرفية الخاصة منفصلة مانعة خلو مركبة من مطلقة حينية ودائمة مطلقة ونقيض
الوقعية منفصلة مانعة خلو مركبة من ممكنة وقتية ودائمة مطلقة ونقيض المنتشرة منفصلة
مانعة خلو مركبة من ممكنة دائمة ودائمة مطلقة ونقيض الوجودية اللادائمة منفصلة مانعة
خلو مركبة من دائمتين مطلقتين ونقيض الوجودية اللا ضرورية منفصلة مانعة خلو مركبة
من دائمة مطلقة وضرورية مطلقة ونقيض الممكنة الخاصة منفصلة مانعة خلو مركبة من
ضروريةين مطلقتين هذا اذا كانت الموجهة المركبة كلية وأما اذا كانت جزئية فيراد على
ما تقدم من المنفصلة مانعة الخلو انها لا تركب من نقيض ما تركبت منه الا بعد تقييد
موضوع القضية الثانية المركبة منهما الموجهة بمحمول الاولى منهما مثلاً اذا أردنا ان نأخذ
نقيض قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام لادائماً قلنا انها الى قولنا بعض
الحيوان انسان بالاطلاق العام وهو ما قبل لادائماً والى قولنا بعض الحيوان الذي هو
انسان ليس بالاطلاق العام وهو معنى لادائماً مع تقييد موضوعها الذي هو بعض
الحيوان بمحمول الاولى وهو انسان ثم نأخذ نقيض هاتين القضيتين على ما في الثانية من
التقييد وتركبهما مانعة خلو قائلة دائماً اما لاشئ من الحيوان بالانسان دائماً واما كل
حيوان الذي هو انسان انسان دائماً ذلك لانه بدون هذه الزادة قد تكون هذه المنفصلة
كاذبة مع كذب الاصل والنقيضان لا يكذبان معاً كما في هذا المثال وهو بعض الحيوان
انسان بالاطلاق العام لادائماً لان مفهومه ان بعض افراد الحيوان تارة يكون انساناً وتارة
لا وليس معنا بعض من الحيوان معين كذلك بل اما انسان دائماً أو غير انسان دائماً

المبحث الثالث في تناقض الشرطيات

نقيض الشرطية شرطية مثلها موافقة لها في الاتصال والازدواج والاتفاق وفي الانفصال
والعناد والاتفاق مخالفة لها في الكلية والجزئية
فتميز المتصلة بالضرورة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً قولنا
قد لا يكون ان كانت الخ ونقيض المتصلة بالاتفاقية كقولنا كلما كان الانسان ناطقاً كان
الحمار ناهقاً قولنا قد لا يكون ان كان الخ ونقيض المنفصلة عنادية كقولنا دائماً اما ان
يكون العدد زوجاً أو فرداً قولنا قد لا يكون اما ان يكون الخ ونقيض هما اتفاقية قولنا دائماً اما
ان يكون هذا اسوداً أو كاتباً قولنا قد لا يكون اما ان يكون الخ

المبدأ الثالث في العكس وفيه خمسة مباحث

المبحث الاول في تسميته وتعريفه

العكس ضربان عكس مستو وعكس نقيض فالعكس المستوي هو التقديم والتأخير في
طرفي القضية مع بقاء الصديق والكيفية فاذا أردنا عكس كل انسان حيوان قلنا بعض
الحيوان انسان أو عكس لاشئ من الحمار بانسان قلنا لاشئ من الانسان بحمار وقد يطلق
العكس على القضية التي هو فيها والعكس لازم للقضية ويلزم من صدق المزوم صدق
اللازم فان كانت القضية صادقة لزوم صدق عكسها ولا يلزم من كذب المزوم كذب اللازم
فان كانت القضية كاذبة لم يلزم كذب عكسها فازقولنا كل حيوان انسان كاذب مع
صدق عكسها وهو بعض الانسان حيوان

المبحث الثاني في عكس العمليات غير الموجهات

تقدم لك ان غير الموجهات هي الشخصية والكلية والجزئية والمهمة والطبيعية وان كلا
منها موجبة وسالبة معدولة ومحصلة خارجية وحقيقية وذهنية فعكس الموجبة من الكل
موجبة جزئية فاذا قلنا في الشخصية زيد انسان فعكسه بعض الانسان زيد واذا قلنا في
الكلية كل فرس حيوان فعكسه بعض الحيوان فرس واذا قلنا في الجزئية بعض الانسان
اسود فعكسه بعض الاسود انسان واذا قلنا في المهمة الانسان حيوان فعكسه بعض
الحيوان انسان واذا قلنا في الطبيعية الحيوان جنس فعكسه بعض الجنس حيوان واذا قلنا
في المعدولة كل اللاحويان جماد فعكسه بعض الجماد للاحويان واذا قلنا في الحقيقية كل
عنقاء طائر فعكسه بعض الطائر عنقاء واذا قلنا في الذهنية شريك الباري بمتنع فعكسه
بعض المتنع شريك الباري هذا ما يقال في الموجهات

واما السوالب فعلى قسمين ماله عكس وماله عكس له فالاول هو الشخصية والكلية

والطبيعية والثاني هو الماهية الجزئية فعكس السالبة الشخصية ما يدل على سلب موضوعها عما صدق عليه محمولها وهو ما كنفسها نحو زيد ليس بعمر وعكسه عمر وليس بزيد وأما كلية نحو زيد ليس بفرس عكسه لاشئ من الفرس بزيد وعكس السالبة الكلية أما كنفسها نحو لاشئ من الانسان بفرس عكسه لاشئ من الفرس بانسان وأما شخصية نحو لاشئ من الفرس بزيد عكسه زيد ليس بفرس وعكس السالبة الطبيعية كنفسها نحو ليس الانسان بجنس عكسه ليس الجنس الانسان وانما لم تعكس الماهية الجزئية لانها قد يصدق ولا يصدق عكسها كما اذا كان موضوعها مائعم ومحمولها ما أخص فيصدق سلب الأخص عن بعض افراد الأعم نحو بعض الحيوان ليس بانسان والحيوان ليس بانسان ولا يصدق سلب الأعم عن بعض افراد الأخص فلا يصدق في الاولى نحو بعض الانسان ليس بحيوان ولا في الثانية الانسان ليس بحيوان

المبحث الثالث في عكس الشرطيات

الشرطيات لا تنعكس منها الا المتصلة له وأما المنفصلة فلا تعكس لها لعدم وجود الترتيب الطبيعي بين طرفيها فالمتصلة له اماموجبة أو سالبة اما المتصلة له الموجبة كلية أو جزئية فتعكس موجبة جزئية فانه اذا صدق في الكلية قولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان وفي الجزئية قولنا قد يكون اذا كان الشئ انسانا فهو حيوان صدق في عكسه ما قولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان والالصدق نقيضه وهو ليس ألبته اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان فتضمنه لأصل كل من القضيتين اما للثانية هكذا قد يكون اذا كان الشئ انسانا فهو حيوان وليس ألبته اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان ينتج قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا فهو انسان واما الاولى هكذا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان وليس ألبته اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان ينتج ليس ألبته اذا كان الشئ انسانا فهو انسان وهو محال فيهما لانه سلب الشئ عن نفسه فيكذب النقيض فيصدق الأصل وهو انعكس المطلوب وانما لم تنعكس الموجبة الكلية مالمها موجبة كلية لجواز صدق الأصل وكذب العكس حينئذ نحو كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا فعكسه كلما كان الشئ حيوانا كان انسانا وهو كاذب

وأما المتصلة السالبة فان كانت كلية فتعكس كنفسها لانه اذا صدق ليس ألبته اذا كان الشئ انسانا فهو حجر صدق ليس ألبته اذا كان الشئ حجر فهو انسان والالصدق نقيضه وهو قد يكون اذا كان الشئ حجر فهو انسان فتضمنه للأصل هكذا ليس ألبته اذا كان الشئ انسانا فهو حجر قد يكون اذا كان الشئ حجر فهو انسان ينتج قد لا يكون اذا كان

الشئ انسانا فهو انسان وهو محال لانه سلب الشئ عن نفسه فإدى اليه وهو النقيض محال فيكذب النقيض واذا كذب النقيض صدق الأصل وهو العكس المطلوب وان كانت المتصلة السالبة جزئية فلا تنعكس أصلا لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا مع كذب عكسه وهو قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كان حيوانا

المبحث الرابع في عكس الموجهات

اعلم ان لكل من موضوع القضية ومحمولها اعتبارين اعتبارا المفهوم واعتبارا المصادق فما صدق عليه مفهوم الموضوع يسمى ذات الموضوع وافراده ومفهوم الموضوع يسمى وصفه وعنوانه فتصدق المحمول باعتبار مفهومه على افراده أو على مفهوم الموضوع غير مراد بل المراد هو صدقه باعتبار مفهومه على الموضوع باعتبار افراده وهذا الصدق تأتي فيه الضرورة أو الامكان أو الدوام أو الاطلاق العام على ما تقدم في الموجهات وأما صدق الموضوع باعتبار مفهومه وعنوانه على ذات الموضوع وافراده فبالامكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ فاذا قلنا كل اسود خادم فالمراد عند الاول ما يمكن ان يصدق عليه مفهوم اسود وعنوانه ولولم يصدق عليه بالفعل فيشمل الرومي مثالا وعند الثاني ما يصدق عليه مفهوم اسود بالفعل فقط ماضيا كان هذا الصدق أوحالا أو استقبالا والثاني هو التحقيق ولم يجز عليه في بيان عكس الموجهات ويكتفي في عدم صدق عكس القضية بتخلف صدق الأصل والعكس في بعض المواد وأما في اثبات عكسها فلا يكتفي فيه الا باحد الأدلة الثلاثة المشهورة وهي دليل الافتراض ودليل الخلف ودليل العكس فنقول

اعلم ان العكس في الموجهات كالعكس في غيرها من ان عكس الموجبة مخصوصة أو كلية أو جزئية أو ماهية موجبة جزئية وعكس السالبة مخصوصة أو كلية كنفسها ما ولا عكس للسالبة الجزئية والماهية مع الاتفاق في الكيف والصدق امكن يزداد في عكس الموجهات مع ما ذكر الاختلاف في الجهة وهي في ذلك على قسمين موجبات وسوالب

أما الموجبات فلا تنعكس منها الى ما ذكره الاحدى عشرة قضية الضرورية والدائمة المطلقتان والمشرودة والعرفية العامة وانما الخاصتان والوقعية والمنتهرة والوجودية اللادائمة واللاضرورية والمطلقة العامة فالاربعة الاول تنعكس مطابقة حينئذ فنقول الضرورية المطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة تنعكس مطابقة حينئذ فائلة بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان باحد الأدلة الثلاثة بدليل الافتراض وهو ان تفرض ذات الموضوع في القضية الأصلية شيئا معينا مما يصدق عليه عنوان الموضوع وتحمل عليه محمول القضية ثم تحمل عليه ثانيا موضوعها فيحصل معلقتان

تضمهم ما على هيئة قياس ينتج العكس المطلوب فتفرض في المثال المذكور ان ذات
الانسان شئ معين مما يصدق عليه وهو الآدمي مثلا وتحمل عليه المحمول وهو الحيوان ثم
تحمّل عليه الانسان باعتبار مفهومه وتضمنه ما على هيئة الشكل الثالث هكذا الآدمي
حيوان الآدمي انسان ينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المطلوب أو يدل الخلف
وهو ان تأخذ نقيض العكس المطلوب وتضمنه الى الاصل على هيئة قياس من الشكل
الاول ينتج سلب الشئ عن نفسه وهو محال وصورة القياس صحيحة والمقدمة الاولى
مفروضة الصديق فالحال حينئذ ليس الامن المقدمة الثانية التي هي نقيض الاصل
فتكون كاذبة ومتى كذب النقيض صدق الاصل وهو العكس المطلوب فتأخذ في المثال
المذكور نقيض العكس وهو لا شئ من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا وتضم
هذا النقيض كبرى لا اصل القضية هكذا كل انسان حيوان بالضرورة مادام
حيوانا لا شئ من الحيوان بانسان دائما ينتج لا شئ من الانسان بانسان وهو محال
وصورة القياس صحيحة والمقدمة الاولى صادقة فالحال حينئذ ليس الامن
المقدمة الثانية التي هي نقيض الاصل فهي كاذبة واذا كذب النقيض صدق الاصل
وهو العكس المطلوب والالارتفع النقيض ان أو يدل العكس وهو ان نقيض
العكس فتجد عكس هذا النقيض منافيا للاصل الصادق وما نافي الصادق كاذب واذا
كذب اللازم وهو هذا العكس كذب الملازم وهو ونقيض العكس فيصدق العكس
المطلوب فتقول في المثال المذكور لو لم يصدق العكس المطلوب وهو بعض الحيوان
انسان بالاطلاق حين هو حيوان لصدق نقيضه وهو لا شئ من الحيوان بانسان دائما
مادام حيوانا واذا صدق هذا النقيض صدق عكسه وهو لا شئ من الانسان بحيوان دائما
مادام انسانا وهو منافي للاصل الصادق وهو كل انسان حيوان بالضرورة وما نافي
الصادق كاذب واذا كذب هذا العكس كذب أصله وهو النقيض لما علمت ان العكس
لازم للقضية واذا كذب اللازم كذب الملازم ومتى كذب النقيض صدق الاصل والا
لارتفع النقيضان والاصل هو العكس المطلوب وهكذا تصنع في اثبات هذا العكس لبقية
القضايا الاربع فتقول في الدائمة المطلقة كل انسان حيوان دائما ينعكس الى قولنا
بعض الحيوان انسان بالاطلاق حين هو حيوان وفي العرفية والمشرطة العامين كل
كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتب ينعكس الى قولنا بعض متحرك
الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحركا بالادلة الثلاثة أو بعضها
والمشرطة والعرفية الخاصتان ينعكسان أيضا الى مطلقة حينية جزئية لكن بزيادة

لادائما فيها وتسمى مطلقة حينية لادائمة وذلك لانهم ما مركبتان كما علمت من مشروطة
وعرفية عامتين وهما ما قبل لادائما ومن مطلقة عامة مخالفة لهما في الكيف وهي معنى
لادائما فنعكسهما كذلك يكون مركبا وهو المطلقة الحينية الجزئية اللادائمة فتقول كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتب لادائما ينعكس الى قولنا بعض متحرك
الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع لادائما ما قبل لادائما في عكس
ما قبله في ما يدل ما تقدم ولادائما في عكس لادائما في ما وذلك لان لادائما في قوة قضية
مطلقة عامة مخالفة للصديق في الكيف قائمة لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق
العام يلزمها مطلقة عامة سالبة مخالفة لهما في الكيف وهي ايس بعض متحرك
الاصابع كاتب بالاطلاق العام فيعبر عنها بلادائما مع الحينية المطلقة التي هي
عكس ما قبل لادائما في ما لانه لو كذب هذا العكس لصدق نقيضه وهو كل
متحرك الاصابع كاتب دائما فيضم هذا النقيض صغرى لا اصل القضية المطلوب
عكسها وهي لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام هكذا كل
متحرك الاصابع كاتب دائما لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام ينتج
لا شئ من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع وهو محال ولاخل الامن نقيض العكس
فالعكس صادق وهو معنى لادائما في الحينية المطلقة فثبت ان عكس الخاصتين مطلقة
حينية لادائمة وبقية القضايا الاحدى عشرة تنعكس مطلقة عامة جزئية ولبنية في أعماها
وهو المطلقة العامة واذا ثبت للاعم ثبت للاخص لزوما فتقول المطلقة العامة الكلية نحو
كل ممكن فهو معدوم بالاطلاق العام تنعكس الى مطلقة عامة جزئية قائمة بعض المعدوم
يمكن بالاطلاق العام بدليل الافتراض وهو ان تفرض ان ذات الموضوع الصادق عليها
لفظ ممكن شئ معينها هو الحادث مثلا ويحمل عليه محمول القضية ثم يحمل عليه عنوان
موضوعها فيحصل قياس من الشكل الثالث هكذا الحادث معدوم بالاطلاق العام
الحادث ممكن بالاطلاق العام ينتج بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام وهو المطلوب
وكذلك الباقى فتقول الوقتية ان نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته
لادائما أو وقتا ما ينعكسان الى مطلقة عامة جزئية قائمة بعض متحرك الاصابع كاتب
بالاطلاق العام باحد الادلة الثلاثة وتقول الوجوديتان اللادائمة واللا ضرورة نحو كل
ممكن فهو معدوم بالاطلاق العام لادائما أو لا ضرورة ينعكسان الى مطلقة عامة جزئية
قائمة بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام باحد الادلة الثلاثة

وأما السوال فعلى قسمين كلية وجزئية

أما الكلية فلا ينعكس منها الاستترة والضرورة والدائمة المطلقتان والمشروطة والعرفية
 العائنتان والخاصتان فنعكس الأولين دائماً مطلقاً
 فتقول لاشئ من الممكن بواجب بالضرورة أو دائماً ينعكس الى قولنا لاشئ من الواجب
 بممكن دائماً ولولم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض الواجب ممكن
 بالاطلاق العام فاذا أردت دليل الخلف فتضم هذا النقيض صغيراً لاصل القضية هكذا
 بعض الواجب ممكن بالاطلاق العام لاشئ من الممكن بواجب ينتج من الاول ليس بعض
 الواجب بواجب وهو محال ولا يخلل الا من نقيض العكس فالعكس صادق واذا أردت دليل
 العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا بعض الممكن واجب فتجد عكس هذا النقيض
 منافي للاصل الذي هو لاشئ من الممكن بواجب والاصل صادق فيكون نقيضه كاذباً فلزومه
 وهو نقيض العكس كذلك فالعكس صادق وهو المطلوب
 وعكس العائنتين عرفية عامة فنحول لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة
 أو دائماً مادام كاتباً ينعكس الى قولنا لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب دائماً مادام ساكن
 الاصابع اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب
 بالاطلاق العام حينئذ هو ساكن الاصابع فاذا أردت دليل الخلف فتضم هذا النقيض
 صغيراً لاصل القضية هكذا بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام حينئذ هو ساكن
 الاصابع لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أو دائماً ينتج ليس بعض
 ساكن الاصابع بساكن الاصابع وهو محال ولا يخلل الا من نقيض العكس واذا أردت
 دليل العكس فاعكس هذا النقيض الى قولنا بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق
 العام حينئذ هو كاتب وهو نقيض الاصل المفروض الصادق وهو قولنا لاشئ من الكاتب
 بساكن الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً ونقيض الصادق كاذب فلزومه وهو
 نقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب وعكس الخاصتين عرفية خاصة
 مركبة من عرفية عامة وهي الصدرة تكون عكساً للصدر في الخاصتين وهو العامة كما تقدم
 ومن مطلقة عامة جزئية وهي معنى لادائماً تكون عكساً للمطلقة الكلية التي هي معنى
 لادائماً في ما فاذا صدق لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام
 كاتباً لادائماً لزم ان يصدق عكسه ما عرفية خاصة قائلة لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب
 بالضرورة أو دائماً مادام ساكن الاصابع لادائماً أما صدق العكس فيما قبل لادائماً
 فلما تقدم في العائنتين وأما صدقه في لادائماً فلانها في هذا المثال بمعنى بعض ساكن
 الاصابع كاتب بالاطلاق العام لما قلناه انها عكس لادائماً في الخاصتين وهو فيهما معنى

مطلقة عامة موجبة كلية قائلة كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام وعكس
 الموجبة الكلية موجبة جزئية ولولم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لاشئ من
 ساكن الاصابع بكاتب دائماً ويضم هذا النقيض كبرى لاصل القضية المطلوب عكسها
 هكذا كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام ولاشئ من ساكن الاصابع بكاتب
 دائماً ينتج لاشئ من الكاتب بكاتب وهو محال ولا يخلل الا من نقيض العكس فالعكس
 صادق

وأما السوالب الجزئية فلا ينعكس منها الا المشروطة والعرفية الخاصتان فينعكسان
 عرفية خاصة لانه اذا صدق بعض الكاتب ليس هو بساكن الاصابع بالضرورة أو دائماً
 مادام كاتباً لادائماً صادق في عكسه بعض ساكن الاصابع ليس هو بكاتب دائماً مادام
 ساكن الاصابع لادائماً بدليل الافتراض وهو ان تفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً
 وهو زيد مثلاً وتحمل عليه موضوع القضية الاولى أو الثانية باعتبار عنوانه وتحمل
 عليه أيضاً محمول الثانية هكذا زيد كاتب زيد ساكن الاصابع فيما اعتبار هاتين المقدمتين
 صار زيد موصوفاً بأنه كاتب وأنه ساكن الاصابع معاً وهما متافيان بدليل صدر الاصل
 فحي كان كاتباً لم يكن ساكن الاصابع وبالعكس فيلزم حينئذ صدق مقدمة أخرى
 اجنبية لازمة لصدر الاصل قائلة زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع ولولم يصدق هذه
 المقدمة لصدق نقيضها وهو زيد كاتب حينئذ هو ساكن الاصابع فتعكس هذا النقيض
 في المعنى الى قولك زيد ساكن الاصابع حينئذ هو كاتب فتجد منافي للاصل الصادق وما
 نافي الصادق كاذب فيكون ملزومه وهو النقيض كاذب فاصله وهو تلك المقدمة الاخرى
 صادقة واذا صدق كل من الكاتب وساكن الاصابع على زيد باعتبار مقدمتي الافتراض
 وتنافييه باعتبار الصدر لزم ان يصدق بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب دائماً مادام
 ساكن الاصابع وهذا عكس الصدر ويصدق عليه أيضاً انه كاتب بالفعل وهو بعض
 من الكاتب فيصدق بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل وهذا عكس العجز ولك ان
 تركيب قياساً من الشكل الثالث صغراً احدى مقدمتي الافتراض وكبراه المقدمة
 الاجنبية ينتج عكس الصدر هكذا زيد ساكن الاصابع زيد ليس كاتباً مادام ساكن
 الاصابع ثم تركيب قياساً آخر على هيئة الشكل المتقدم من مقدمتي الافتراض ينتج
 عكس العجز هكذا زيد ساكن الاصابع زيد كاتب فاحسن تدبيره

المبحث الخامس في عكس النقيض

اعلم انه جرى الخلاف بين المتقدمين من المناطق والمتأخرين منهم في تعريف عكس

النقيض وأحكامه فاما على مذهب المتقدمين فهو تبديل كل طرف من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الاخرى مع بقاء الصدق والكيف مثاله في الجمليات ان يقال كل انسان حيوان عكس نقيضه كل ما ليس حيوانا ليس انسانا ومثاله في الشرطيات ان يقال كلما كان هذا انسانا كان حيوانا عكس نقيضه كلما لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا ويسمى على مذهبهم بعكس النقيض الموافق وأما على مذهب المتأخرين فهو تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني يعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم ويسمى على مذهبهم بعكس النقيض المخالف مثاله في الجمليات ان يقال كل انسان حيوان عكس نقيضه لاشئ من غير الحيوان بانسان ومثاله في الشرطيات ان يقال كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا عكس نقيضه ليس البتة اذ لم يكن الشئ حيوانا كان انسانا وحكم الموجبات في عكس النقيض حكم السواب في العكس المستوى بدون عكس على مذهب المتأخرين ومع العكس على مذهب المتقدمين

المقصد الثاني في القياس

القياس قول مؤلف من مقدمة بين متي سلمنا لزوم عنهما لاذاته ما قول آخر نحو العالم متغير وكل متغير حادث فهذا قياس مركب من مقدمتين أولاهما العالم متغير وثانيتهما وكل متغير حادث فاذا سلمهما الخصم لزومهما قول آخر وهو فاعالم حادث فلا نتيجة فيه الا بعد تسليم المقدمتين وان كانتا كاذبتين في الواقع نحو قولك لصورة فرس منقوشة على جدار هذه فرس وكل فرس صهال ينتج ان سلم هذه صهال ومعنى قولنا لاذاته ان النتيجة تكون لازمة للقياس باعتبار ذاته وتأليفه وصورته لا باعتبار امر آخر والالم يكن قياسا كقياس المساواة فـ وانت مساو لزيد مساو له مر وفانه يلزم عند التسليم انت مساو له مر ولكن لاذات القياس بل بواسطة امر معلوم من خارج وهو ان مساوي المساوي شئ مساو لذلك الشئ بدليل وجود صورة القياس وتختلف الانتاج نحو الانسان مباين لافرس والفرس مباين للناطق ونحو الثلاثة نصف الستة والستة نصف الاثني عشر وينقسم القياس الى قياس استثنائي وقياس اقتراني فالاستثنائي ما تر كب من مقدمتين أولاهما شرطية والاخرى مقرونة بل كن وتكون عين احدى طرفي الشرطية أو نقيضها نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود وسمى استثنائيا لاشتماله على لفظة الاستثناء عندهم وهي لكن والاقتراني ما لم يشتمل على لفظة لكن وينقسم الاقتراني الى حلي وهو ما تر كب من الجمليات فقط ونحو كل انسان

حيوان وكل حيوان حساس وشرطي وهو المتركب من الجمليات فقط ونحو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان متحركا ولا بد وان يشتمل طرفا النتيجة في القياس على حدود ثلاثة حد أصغر وحد أكبر وحد وسط فالحدا الاصغر هو ما كان عند اخذ النتيجة موضوعا أو مقدها واسمى أصغر لقله شموله عن الاكبر غالبا والحد الاكبر هو ما كان محمولا أو تاليا لها واسمى أكبر لكثرة شموله غالبا عن الاصغر والحد الوسط هو ما كان مكررا بينهما واسمى المقدمه التي بها الاصغر صغرى والتي بها الاكبر كبرى مثلا العالم متغير وكل متغير حادث العالم حد أصغر والحادث حد أكبر والمتمتع يحد وسط ولا تتران هذه الحدود الثلاثة بعضها أربعة أشكال والشكل كناية عن الهيئة الحاصلة من نسبة الاوسط الى الحدين الآخرين في الوضع والحمل والتقدم والتلو

فالشكل الاول ان يكون الحد الوسط محمولا أو تاليا في الاولى موضوعا أو مقدها في الثانية كالمثال ونحو كلما كان الشئ انسانا كانا حيوانا وكلما كان حيوانا كان متحركا والشكل الثاني ان يكون محمولا أو تاليا فيه ما نحو كل انسان حيوان لاشئ من الجاد بحيوان ونحو كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا وكلما كان جادا لم يكن حيوانا الشكل الثالث ان يكون موضوعا أو مقدها فيه ما نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ونحو كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا وكلما كان انسانا كان ناطقا والشكل الرابع عكس الاول فـ والعالم متغير وكل حادث عالم ونحو كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا وكلما كان ناطقا كان انسانا وهيئة نسبة المقدمتين الى بعض في الحكم والكيف بان كانتا كلمتين أو جزئيتين موجبتين أو سالبتين أو احدهما كاية والاخرى جزئية أو سالبة الاخرى موجبة أو بالعكس تسمى ضربا وكل شكل من الضروب العقلية ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب الصغرى كاية أو جزئية موجبة أو سالبة في الكبرى كذلك منها منتج ومنها عقيم ولما عرفت ذلك اشترطوا لكل شكل شروطا بحسب الحكم والكيف والجهة فاستحققت فيه الشروط أنتج والا فلا وقد أفردنا الكلام عليها بحسب الجهة في مجتث المختلطات من كتابنا سوانح التوجهات على نظم الوجهات فاعلمك به تحفظ بينات أ بكر وعرائس أفكار وانت كالمعلم عليها هنا بحسب الحكم والكيف فقط فنقول

شروط الشكل الاول

يشترط لانتاج الشكل الاول شرطان أحدهما بحسب الكيف وهو ايجاب صغراه

وثانيه - ما يحسب الكم وهو كلية كبراه وذلك لان الانتاج في هذا الشكل انما يلزم لزوما
مطر اذا كان الاصغر مندرجاً في الاوسط والاوسط شامله حتى يلزم من الحكم على
الاوسط بالا كبر النتيجة وان لم يكن مطردا كان عقيماً فاذا كانت الصغرى سالبة
امتنع الاندراج فلم يتحقق الانتاج واذا كانت الكبرى جزئية امتنع الشمول فلا يكون
صدق النتيجة مطرد الذات القياس بل تارة يحصل صدقه وتارة لا مع صدق القياس
ووحده مثال ما اذا كانت الصغرى سالبة مع صدق النتيجة لاشئ من الانسان بحجر
وكل حجر جاد ينتج لاشئ من الانسان بحجر او مثاله مع عدم الصدق لاشئ من الانسان
بحجر او كل حمار حيوان ينتج لاشئ من الانسان بحجر وان ومثال ما اذا كانت الكبرى
جزئية مع صدق النتيجة كل انسان حيوان وبعض الحيوان متحرك ينتج بعض الانسان
متحرك ومثاله مع عدم الصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض
الانسان فرس

والعقيم في هذا الشكل اثنا عشر ضرباً او المنتج أربعة وذلك لانه قد سقط من ضروبه
الستة عشر بالشرط الاول ثمانية لانه اذا كانت الصغرى سالبة فاما كلية او جزئية وفي
كل منهما قال الكبرى امامه وجبة او سالبة كلية او جزئية وسقط بالشرط الثاني أربعة
ضروب لانه اذا كانت الكبرى جزئية فاما وجبة او سالبة والصغرى في كل منهما اما
كلية او جزئية ولا تكون الامور جبة لما تقدم فبقي المنتج في هذا الشكل أربعة اضرب
وهي ما وجد فيها الجواب الصغرى وكلية الكبرى

الضرب الاول ان تكون الصغرى والكبرى كليتين موجبتين نحو كل انسان حيوان
وكل حيوان متحرك بالارادة ينتج كل انسان متحرك بالارادة * الضرب الثاني ان
تكون الصغرى كلية موجبة والكبرى كلية سالبة مثاله كل انسان حيوان لاشئ من
الحيوان بحمار ينتج لاشئ من الانسان بحمار الضرب الثالث ان تكون الصغرى
موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق
ينتج بعض الحيوان ناطق الضرب الرابع ان تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى
سالبة كلية نحو بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بحمار ينتج ليس بعض
الحيوان بحمار

(شروط الشكل الثاني)

ويشترط لانتاج الشكل الثاني بحسب الكيف والكم شرطان أيضاً اختلاف
مقدميه ايجاباً وسلباً وكلية كبراه وذلك لان النتيجة لازمة لذات القياس وما بالذات

لا يتخالف وعند انتفاء الشرطين المذكورين تختلف النتيجة صدقاً وكذباً مع اتحاد صورة
القياس فاذا اتفقت اختلافهما في الكيف فهما امام وجبتان او سالتان واما ما كان
لا يطر دصدق النتيجة فيهما بل تارة تصدق وتارة لا مثال الموجبتين مع صدق النتيجة كل
انسان حيوان وكل ناطق حيوان ينتج كل انسان ناطق ومثاله ما مع كذبها كل انسان
حيوان وكل فرس حيوان ينتج كل انسان فرس ومثال السالبتين مع صدق النتيجة لاشئ
من الانسان بحجر ولاشئ من الفرس بحجر ينتج لاشئ من الانسان بفرس ومثاله ما مع
كذبها لاشئ من الانسان بحجر ولاشئ من الناطق بحجر ينتج لاشئ من الانسان بناطق
واذا انتفت كلمة الكبرى فاما ان تكون جزئية موجبة والصغرى سالبة واما ان تكون
جزئية سالبة والصغرى موجبة واما ما كان يصدق القياس وتختلف النتيجة صدقاً وكذباً
مثاله جزئية موجبة والصغرى سالبة كلية مع كذب النتيجة لاشئ من الانسان
بفرس وبعض الحيوان فرس ينتج ليس بعض الانسان بحيوان ومثاله ما كذلك مع
صدق النتيجة لاشئ من الانسان بفرس وبعض الصاهل فرس ينتج ليس بعض الانسان
بصاهل ومثاله جزئية سالبة والصغرى موجبة كلية مع كذب النتيجة كل انسان ناطق
وليس بعض الحيوان بناطق ينتج ليس بعض الانسان بحجر وان ومثاله ما كذلك مع
صدقها كل انسان ناطق وليس بعض الفرس بناطق ينتج ليس بعض الانسان بفرس
والعقيم في هذا الشكل أيضاً اثنا عشر لانه سقط بالشرط الاول من ضروبه الستة عشر
ثمانية اضرب عقيمة لان القضيةتين اذا لم تختلفا في الكيف فهما امام وجبتان او سالتان
وفي كل منهما فاما كليتان او جزئيتان او كلية وجزئية وبالشرط الثاني سقط أربعة اضرب لانه
اذا لم تكن الكبرى كلية فهي اما جزئية موجبة والصغرى سالبة كلية او جزئية واما جزئية
سالبة والصغرى موجبة كلية او جزئية وبقيت أربعة اضرب منتجة لان الكبرى اذا كانت
كلية كما هو الشرط الثاني فاما ان تكون موجبة او سالبة وبوجوب الشرط الاول لا بد ان
تكون الصغرى مخالفة لها في الكيف فتكون موجبة كلية او جزئية وسالبة كذلك
مع الموجبة فالعظيم الموجبة لا تنتج الامع الصغرى سالبة كلية او جزئية والكبرى
السالبة لا تنتج الامع الصغرى الموجبة كلية او جزئية * الضرب الاول من كليتين
والكبرى سالبة نحو كل انسان حيوان لاشئ من الحجر بحجر ينتج لاشئ من الانسان
بحجر * الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة نحو لاشئ من الانسان بفرس وكل
صاهل فرس ينتج لاشئ من الانسان بصاهل * الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية
وكبرى سالبة كلية نحو بعض الحيوان انسان لاشئ من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان

ليس بحجر * الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض
الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس ينتج بعض الحيوان ليس بصاهل والضرب
الأول والثالث من هذا الشكل لا ينتجان الا بردهما للشكل الأول بعكس كبراهما لانها
هي المخالفة للشكل الأول والضرب الثاني منه لا ينتج بعكس الكبرى والالزم ضرورة كون
الصغرى سالبة والكبرى جزئية وهو عقيم في الشكل الأول بل انما ينتج بعكس الصغرى
وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة والضرب الرابع منه ينتج بدليل الخاف وحاصله ان
تضم نقيض النتيجة الى المقدمة المخالفة للشكل الأول فينتج نقيض الاخرى الصادقة
فتكون هذه النتيجة كاذبة ولاخلل فيها الا من نقيض نتيجة الاصل فيكون النقيض كاذبا
فيكون الاصل صادقا وهو المطلوب ففي المثال المتقدم تأخذ نقيض بعض الحيوان ليس
بصاهل وهو كل حيوان صاهل واضمه كبرى الى الاصل وهي كل صاهل فرس فينتج كل
حيوان فرس وهو نقيض صغرى هذا الضرب المسئلة الصادق ونقيض الصادق كاذب
فيكون الاصل صادقا وهو المطلوب

شروط الشكل الثالث *

يشترط لانتاج الشكل الثالث أيضا شرطان ايجاب صغراه وكلية احدهما وذلك لان
النتيجة كما تقدم لازمة لذات القياس ومبا للذات لا يختلف وعند انتفاء الشرطين
المذكورين تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس واتحاد صورته فاذا انتفى
الشرط الأول بان كانت الصغرى سالبة فالكبرى معها اماما موجبة أو سالبة وعلى كل تختلف
النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس واتحاد صورته في الحالتين مثالها سالبة والكبرى
موجبة مع كذب النتيجة لاشي من الانسان بفرس وكل انسان حيوان ومثالها كذلك
مع صدق النتيجة لاشي من الانسان بفرس وكل انسان ناطق ومثالها سالبة والكبرى
سالبة مع كذب النتيجة لاشي من الانسان بفرس ولاشي من الانسان بصاهل ومثالها
كذلك مع صدق النتيجة لاشي من الانسان بفرس ولاشي من الانسان بحجر فاذا انتفى
الشرط الثاني فان كانتا جزئيتين فاما ان تكونا موجبتين أو الصغرى موجبة والكبرى
سالبة أو اياهما كان تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس ووحدة صورته مثالها
موجبتين مع صدق النتيجة بعض الحيوان فرس وبعض الحيوان صاهل ينتج بعض
الفرس صاهل ومثالها كذلك مع كذب النتيجة بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان
حمار ينتج بعض الانسان حمار مثالها والكبرى سالبة مع صدق النتيجة بعض الحيوان
انسان وبعض الحيوان ليس بفرس ينتج بعض الانسان ليس بفرس ومثالها كذلك

مع كذبها بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بناطق ينتج بعض الانسان ليس
بناطق وقد سقط بالشرط الأول ثمانية أضرب عقيمة لانه اذا لم تكن الصغرى موجبة بان
كانت سالبة فهي اما كلية أو جزئية وفي كل فالكبرى موجبة أو سالبة كلية أو
جزئية والشرط الثاني ضربان لانه اذا لم تكن احدهما كلية فهما جزئيتان والصغرى
موجبة عقيمة تضي الشرط الأول والكبرى اماما موجبة أو سالبة

وبقيت ستة أضرب منتجة لان الصغرى لا بد وان تكون موجبة فهي اما كلية أو جزئية
فان كانت كلية فتنتج مع الكبرى باقسامها الاربعة وان كانت جزئية فلا تنتج الا مع
الكبرى الكلية موجبة أو سالبة

الضرب الأول من موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض
الحيوان ناطق * الضرب الثاني من كليتين والكبرى فقط سالبة نحو كل انسان حيوان
ولاشي من الانسان بحمار ينتج بعض الحيوان ليس بحمار * الضرب الثالث من
موجبتين والكبرى فقط كلية نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان متحرك ينتج بعض
الانسان متحرك بالارادة * الضرب الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل
انسان ناطق وبعض الانسان كاتب ينتج بعض الناطق كاتب * الضرب الخامس
من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان فرس ولاشي من
الحيوان بحمار ينتج بعض الفرس ليس بحمار * الضرب السادس من موجبة كلية
وسالبة جزئية نحو كل حيوان حساس وبعض الحيوان ليس بحجر ينتج بعض الحساس
ليس بحجر وهذا الشكل لا ينتج الا جزئية لجواز كون الا صغرا عم من الا كبرولا
يصح حل الاخص على الاعم ودليل انتاج جميع ضروب هذا الشكل ما عدا السادس
والرابع هو عكس الصغرى اير جمع الى الشكل الأول وأما السادس فدليل انتاجه هو
دليل الخلف بأن يقال لو لم يصدق في المثال المذكور بعض الحساس ليس بحجر
لصدق نقيضه وهو كل حساس حجر فيضم هذا النقيض كبرى الى صغرى الضرب
هكذا كل حيوان حساس وكل حساس حجر ينتج كل حيوان حجر وهو مناف لكبرى
الضرب الصادقة وهي بعض الحيوان ليس بحجر وما نافي الصادق كاذب فالنتيجة
الاصلية صادقة وهو المطلوب

شروط الشكل الرابع *

ويشترط لانتاج الشكل الرابع اذا لم تكن صغراه موجبة جزئية أن لا يجتمع فيه
خستان من الحكم أو الكيف أو منهما معا في المقدمتين أو في مقدمة واحدة وخسة الحكم

الجزئية وخسة السلب وأما إذا كانت صفراء موجبة جزئية فيشترط لانتاجه
أن تكون كبراه سالبة كلية
وذلك لوجود اختلاف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس ووحدة صورته في الحالتين
فيما إذا لم تكن الصغرى موجبة جزئية ولا اجتماع الحسنتين فيه حيثئذ لان الحسنتين أما
في مقدمته أو في مقدمة واحدة فإن كانتا في مقدمته فيكونان سالبتين أو الصغرى سالبة
والكبرى موجبة جزئية وأيا ما كان لا تطرد النتيجة صدقا وكذبا مع صدق قياسها
ووحدة مثالهما مع كذب النتيجة لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من الصاهل باسان
ينتج لاشئ من الفرس بصاهل ومثالهما مع صدقها لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من
الجماد باسان ينتج لاشئ من الفرس بجماد ومثالهما أو الصغرى سالبة والكبرى موجبة
جزئية مع كذب النتيجة لاشئ من الحيوان بجماد وبعض الجسم حيوان ينتج لاشئ من
الجماد بجسم ومثالهما كذلك مع صدق النتيجة لاشئ من الحيوان بجماد وبعض المتحرك
بالارادة حيوان وإذا كان اجتماع الحسنتين في مقدمة واحدة يكونها سالبة جزئية مع
موجبة كلية أو إحدى المقدمتين سالبة جزئية صغرى أو كبرى وعلى كل حال يلزم
اختلاف النتيجة في قياس واحد صادق ومثالهما أو السالبة الجزئية صغرى مع كذب النتيجة
ليس كل جسم حيوان وكل متحرك بالارادة جسم ينتج ليس كل حيوان متحرك بالارادة
ومثالهما مع صدق النتيجة ليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان ينتج ليس كل
انسان فرسا ومثالهما أو السالبة الجزئية كبرى مع كذب النتيجة كل انسان حيوان
وليس كل متحرك بالارادة انسانا ينتج ليس كل حيوان متحرك بالارادة ومثالهما كذلك
مع صدقها كل ناطق انسان وليس كل فرس ناطق ينتج ليس كل ناطق فرسا وإذا كانت
الصغرى موجبة جزئية ولم تكن الكبرى معها سالبة كذلك كلية فكذلك يحصل
اختلاف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس لان الكبرى إذا لم تكن كذلك فاما
سالبة جزئية أو موجبة كلية أو جزئية ومثالهما أو الكبرى سالبة جزئية مع كذب
النتيجة بعض الانسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا ينتج ليس بعض الحيوان
متحرك بالارادة ومثالهما كذلك مع صدقها بعض الانسان ناطق وليس كل فرس انسانا
ينتج ليس بعض الناطق فرسا ومثالهما أو الكبرى موجبة كلية مع صدق النتيجة بعض
الحيوان انسان وكل ناطق حيوان ينتج بعض الانسان ناطق ومثالهما كذلك مع
كذب النتيجة بعض الحيوان انسان وكل صاهل حيوان ينتج بعض الانسان صاهل وقد
سقط بالشرط الاول وهو عدم اجتماع الحسنتين ثمانية أضرب الصغرى السالبة كلية أو

جزئية مع الكبرى السالبة كذلك باربعة والصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة
كلية أو جزئية باثنين والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية بواحد
والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية بواحد فهذه ثمانية وسقط بالشرط
الثاني عند كون الصغرى موجبة جزئية وهو كون الكبرى سالبة كلية ثلاثة أضرب
عقيمة الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة كلية أو جزئية السالبة والجزئية
وبقي المنتج خمسة أضرب لان الصغرى إما موجبة كلية وهي لا تنتج الامع الكبرى
الموجبة بقسمها أو السالبة الكلية فهذه ثلاثة وإما موجبة جزئية وهي لا تنتج الامع
السالبة الكلية فهذا واحد وإما سالبة كلية وهي لا تنتج الامع الموجبة الكلية وهذا
واحد فالمنتج خمسة الاول من كليتين موجبتين نحو كل انسان حيوان وكل ناطق
انسان ينتج موجبة جزئية قائلة بعض الحيوان ناطق يرجع للشكل الاول بتبديل
المقدمتين ثم عكس النتيجة * الضرب الثاني من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية
كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج كالاول بدليل التبديل والعكس
* الضرب الثالث من كليتين ينتج سالبة كلية والصغرى سالبة نحو ولا شئ من الانسان
بجماد وكل ناطق انسان بالتبديل والعكس * الضرب الرابع من كليتين والكبرى
سالبة نحو كل حيوان متحرك بالارادة ولا شئ من الجماد بحيوان ينتج سالبة جزئية ودليله
عكس المقدمتين * الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو
بعض الحيوان انسان ولا شئ من الجماد بحيوان ينتج سالبة جزئية ودليله عكس
المقدمتين

وقدر مننا الى الضروب المنتجة من كل شكل على ترتيبها المتقدم فقلنا

رموز الشكل الاول

كوى كبدى كرىلمى بلخط * كأن به لقلب الحب نارا

رموز الشكل الثاني

كفى لم لا كرمت بوصل لاه * سباه كمال قد فيه حارا

رموز الشكل الثالث

كفانى كف كن لى بالصفاء كم * بنالى كف بعد كمواستارا

رموز الشكل الرابع

كتبتم كل كائنة بنجد * لكم كم كان لو بتنا لئارا

كرهت سوا كوالارى بوصل * فتلك رموز شكاموا جهارا

نخذ كافا موجبة وكلى * وباللوجب الجزئي اشارا
ونخذ لا ما سالبة وكلى * الجزئي سلبت السبين صارا
فهذا الوراع شكل قتل وجد * له الاشكال أنتجت الدمارا
ثم ان النتيجة في جميع المضروب المنتجة تتبع الاخس في مقدماتي القياس وقد اشترنا في
رمز ضرب الشكل الرابع الى ما زاده بعض المتأخرين وتبعه الكثير من ان المنتج منه
ثمانية ضرب الخمسة المزدكور والضرب السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة
كلية كبرى نحو بعض الانسان ليس بجما د وكل ناطق انسان ينتج بعض الجما ليس
بناطق واسابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان
وبعض الجما ليس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بجما د والثامن من سالبة كلية
صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو لا شيء من الحيوان بجما د وبعض الانسان حيوان ينتج
بعض الجما ليس بانسان وانما ترك ذكرها هنا لئلا يشار الاختصار لان علمها أسئلة
واجوبة وشروطها يخرجنا ذكرها عن المقصود وترتيب ضرب هذه الاشكال بحسب ان
الكلمة اشرف من الجزئية والايجاب اشرف من السلب فالاجتمع فيه الاشرفان فهو
الاشرف الاول وهكذا وكل الاشكال ماعد الاول ترجع اليه عند الانتاج كما رأيت فيما
تقدم لانه هو الذي جاء على مقتضى الترتيب الطبيعي من الانتقال من الاصغر الى الاوسط
ثم منه الى الاكبر والاخس هو السلب والجزئية في كائنا أو أحدهما في مقدماتي القياس
أو في احدهما فتكون النتيجة تابعة له كما قيل

ان الزمان لتابع ارذاله * تتبع النتيجة للاخس الارذل

مبحث في القياس الاستثنائي *

ينقسم الاستثنائي الى اتصالي وانفصالي أما الاتصالي فهو ما كانت المقدمة الاولى فيه
شرطية متصلة ولا ينتج الا اذا استثبتت فيه وضع المقدم ورفع التالي دون العكس فاذا
استثبتت فيه وضع المقدم أي اثباته ينتج وضع التالي أي اثباته نحو كلما كانت الشمس
طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجودا اذا استثبتت فيه
رفع التالي أي نفيه ينتج رفع المقدم أي نفيه كما اذا قلنا في المثال لكن النهار ليس موجودا
ينتج فالشمس ليست بطالعة وأما اذا استثبتت رفع المقدم فلا ينتج رفع التالي اطرادا نحو
كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بانسان فلا ينتج انه ليس بحية وان لان
الانسان اخص ولا يلزم من نفي الاخس نفي الاعم واذا استثبتت وضع التالي فلا ينتج
وضع المقدم كما اذا قلنا في المثال لكنه حيوان فلا ينتج انه انسان لان الحيوان اعم ولا يلزم

من ثبوت الاعم ثبوت الاخص وأما الاستثنائي الانفصالي فهو ما كانت المقدمة الاولى
فيه شرطية منفصلة وهي اما مانعة جمع وخلو او مانعة جمع فقط او مانعة خلو فقط فان
كانت الاولى فاستثناء وضع أي واحد من جزئها ينتج رفع الآخر نحو اما ان يكون العدد
زوجا أو فردا لكنه زوج ينتج فليس بفرد أو لكنه فرد ينتج فليس بزوج ورفع أي
واحد منهما ما ينتج وضع الآخر كما اذا قلنا في المثال لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد أو لكنه
ليس بفرد ينتج انه زوج وان كانت الثانية فوضع كل واحد من الجزئين ينتج رفع الآخر
نحو اما ان يكون هذا ابيض أو اسودا لكنه ابيض ينتج فليس باسودا أو لكنه اسودا ينتج
فليس ابيض وان كانت الثالثة فرفع كل واحد من الجزئين ينتج وضع الآخر نحو واما ان
يكون هذا في البحر أو لا يفرق لكنه ليس في البحر ينتج فهو لا يفرق أو لكنه يفرق ينتج
فهو في البحر

شروط الاستثنائي *

ويشترط لانتاج هذا القياس ثلاثة شروط الاول ان تكون الشرطية موجبة لان السالبة
تسلب العناد أو اللزوم فلا يكون بين طرفيها اتصال ولا انفصال واذا لم يكن بين طرفيها
ما ذكر لم يلزم من وجود أحدهما أو نقيضه وجود الآخر أو عدمه الشرط الثاني ان تكون
المتصلة لزومية والمنفصلة عنادية لان الاتفاقية تستلزم الدور لان العلم بالاتفاقية يتوقف
على العلم بصدق التالي فلو توقف العلم به على العلم بالزم الدور والشرط الثالث احدا من
اما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية والا لاحتمال ان يكون اللزوم أو العناد على
بعض الاوقات والاستثناء على بعض آخر فلا يلزم اثبات أحد جزئي الشرطية أو نقيضه
لثبوت الآخر أو انتفائه الا اذا كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت
الاستثناء وضعه

مبحث لواحق القياس *

مما يلحق بالقياس المنطقي الاستقراء والتمثيل وعدم لواحق القياس لانها لا يفيدان
اليقين بل الظن ولانها خارجان عن تعريف القياس المنطقي بسبب عدم لزوم النتيجة
فيها عند التسليم

أما الاستقراء فهو تصفح الجزئيات لاثبات حكمها الكلية او ينقسم الى قسمين تام وناقص
فالاستقراء التام هو المبني على تصفح جميع الجزئيات لكونها مضبوطة والحكم عليها بحكم
واثبات حكمها الكلية والاستقراء بهذا المعنى ليس من لواحق القياس المنطقي بل داخل
فيه لافادته اليقين ولزوم النتيجة له بعد تسليم مقدمته وسمى استقراء لان مقدمته

لا يتحصل الا بالاستقراء وهو يتبع الجزئيات ويسمى قياسا مقسما لان الحكم على الكل
ما جاء الا بعد تقسيم الموضوع الى جميع اقسامه نحو ان كلمة قول مفرد فهذه الحكم مبنى
على تتبع جميع اقسام الكلمة والحكم على كل قسم منها بانه قول مفرد ويرد الى صورة
القياس المنطقي بان تقول الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف وكل اسم أو فعل أو حرف قول
مفرد فالكلمة قول مفرد ونحو العنصر اما ماء أو نار أو تراب أو هواء وكل واحد منها متخير
فالعنصر متخير والاستقراء الناقص هو المبني على اجراء الحكم على الكل لوجوده في أكثر
الجزئيات نحو كل حيوان يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسمك
كذلك وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئ لم يستقرأ يكون حكمه مخالفا لما استقرئ
كالتمساح في المثال المذكور ويرد الى صورة القياس بان تقول كل حيوان اما انسان
أو بهائم أو سمك وكل واحد منها يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ فكل حيوان يحرك
فكذلك الاسفل عند المضغ وعدم اللزوم انما جاء من الصغرى لعدم حصر افراد الحيوان فيها
بخلاف التام فان الصغرى فيه حصرت جميع أفرادها ويظهر أن كلامنا يسمى استقراء
أو مقسما ولكن الاصطلاح خص اسم المقسم بالتام والاستقراء بالناقص للفرق بينهما
والمقصود هنا الناقص لا التام كما علمت

وأما التمثيل فهو المفيد لما ذكره جزئ جزئ آخر في علة الحكم ليشبه ذلك الحكم في الجزئ
الاول كقولنا النبيذ كالحمر في الاسكار فعلة الحرمة في الحمر هي الاسكار وهي موجودة في
النبيذ ودليل التمثيل عندهم اما الدوران أي استلزام الشيء لغيره وجودا وعدمه فان
الاسكار في المثال علة الحرمة فهي دائرة مع الاسكار وجودا وعدمه فان وجدت فيه كما في
الحمر وجدت الحرمة فهو حرام كالخمر وان عدمت فيه كما في سائر المائعات غير الخمر والنبيذ
عدمت الحرمة أو التردد بان يرد في أوصاف الجزئ المشبهة بالاثبات الحكم حتى يثبت
الوصف الذي يصلح علة للحكم وينفي ما عداه كما اذا قلت العلة في حرمة الخمر اما الاسكار أو
السيلان والثاني باطل لان الماء سيال وليس بحرام فتعين الاول ويرد التمثيل الى صورة
قياس هكذا النبيذ مسكر كالخمر وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام فالجزئ الاول أصغر والثاني
مشبه به والحكم أكبر والمعنى المشترك بينهما أوسط والمتكاملون يسمون التمثيل استدلالا
بالشاهد على الغائب لان الأصغر غائب والمشبه به شاهد والفقهاء يسمونه قياسا لما فيه من
قياس أي الحاق جزئ بجزئ ويسمون الأصغر فرعا والمشبه به أصلا لا ابتداء الأصغر عليه في
ثبوت الحكم والا كبر حكما والاوسط جامع وعلة وانما لم يفد اليقين لان دليله المذكورين
ضعيفان أما الاول فلان استلزام الشيء لشيء ودورانه معه وجودا وعدمه في بعض الصور

لا يفيد العلة لجواز وصف آخر يكون هو العلة ولان الجزء الاخير من العلة التامة والشرط
المساوي مدار ومستلزم للعلول مع انه ليس بعلة وأما الثاني فلان التردد غير حاصر فيجوز
ان تكون العلة غير ما ذكر وعلى فرض تسليم صحة الحصر لا يلزم ان تكون العلة في
الاصل علة في الفرع لجواز ان تكون خصوصية الاصل شرطا للعلية أو خصوصية الفرع
مانعا منها فلا يفيد اليقين الا اذا ثبتت عليه الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطا
والفرع مانعا لكن ثبوتها من الصعوبة يمكن

ومن لواحق القياس أيضا القياس المركب وهو ما تركب من أكثر من مقدمتين
ويتقسم الى مفصول النتائج وموصولاتها فموصولاتها هو الذي لم تذكر فيه النتيجة نحو كل
ماش بالقبور له لا نباش وكل نباش سارق وكل سارق تقطع يده شرعا وكل من تقطع يده
شرعا جان وكل جان عاص وهكذا وموصولاتها هو الذي ذكرت فيه النتيجة ثم أخذت
وجعلت مقدمة تركب مع أخرى وهكذا نحو كل ماش له لا بالقبور نباش وكل نباش
سارق فكل ماش له لا بالقبور سارق وكل سارق تقطع يده فكل ماش له لا بالقبور تقطع
يده وكل من تقطع يده جان فكل ماش له لا بالقبور جان الخ

﴿ خاتمة في تقسيم القياس باعتبار مادته ﴾

كما انقسم القياس باعتبار صورته الى الاشكال الاربع المقدمة ينقسم أيضا باعتبار
مادته وقضاياه التي يتركب منها الى خمسة أقسام تسمى حججا وهي البرهان والجدل
والخطابة والشعر والسفسطة وأنتلج ببعض ما يتعلق بها فنقول

﴿ البرهان ﴾

البرهان هو ما يتألف من مقدمات يقينية تفيد اليقين واليقين هو الاعتقاد الجازم
المطابق للواقع الغير ممكن الزوال والمقدمات اليقينية قسمان اما ضروريات واما
نظريات فالضروريات ست أوليات ومشاهدات ووجدانيات وتجربيات وحدسيات
ومتواترات

فالاوليات هي القضايا التي يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين بدون توقف على أمر آخر
سواء كان التصور المذکور بديهيا نحو الاثنان ضعف الواحد والواحد نصف الاثنان
والكل أعظم من الجزء والجزء أقل من الكل أو نظريا نحو الممكن يحتاج في وجوده الى
موجب وقد يتوقف الحكم فيه بعد تصور الطرفين على أمر آخر وذلك غير معتبر لانه لا يكون
الا لنقصان الغريزة كما في البله والصبيان أو لتدنس الفطرة كما في بعض العوام والجهلة
ومنها القضايا التي قياساتها معاه وهي ما توقف الحكم فيها على واسطة لا تغيب عن الذهن

فحوالاربعة زوج فانه امتوفاة على قياس وهو الاربعة منقسمة بمساويين وكل ما كان كذلك فهو زوج * والمشاهدات هي المحسوسات التي تدرك بالحس الظاهر كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة * والوجدانيات هي التي تدرك بالحسن الباطن كقولنا لكل انسان جوع وألم وخوف الخ * والتجربيات هي التي يحكم فيها العقل بعد تكرار المشاهدة نحو السقمونيا مسهلة للصفراء والمخ الان كايلى مسهل ورأسه الجهلة شقاء الكملة * والحدسيات بفتح الحاء هي التي يحكم فيها العقل بعد تكرار المشاهدة كالتجربيات الا ان السبب في التجربيات معلوم السببية مجهول الماهية وفي الحدسيات معلوم الوجهين كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس فان هذا الحكم مبني على تكرار مشاهدة تشكلاته المختلفة بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحدس هو سرعة انتقال الذهن من المبادئ الى المطالب * والمتواترات هي التي يحكم فيها العقل بواسطة السماع عن جمع يستحيل تواترهم على الكذب كقولنا بغداد في العراق ومكة في الحجاز ومحمد صلى الله عليه وسلم نبي آتى بقرآن عربي هـ هذه هي الضروريات الست * واما النظريات فهي القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة النظر والاستدلال كقولنا العالم حادث فالحكم بحدوث العالم نظري لانه مكتسب من النظر والاستدلال بان تقول في دليله العالم متغير وكل متغير حادث فنتيجة هذا القياس يقينية لانها مكتسبة بوجه قطعي فاذا ركب القياس من مثل هـ هذه النتيجة كان برهانيا وغير اليقينية أيضا است مشهورات ومسلمات ومقبولات ومظنونات ومخيلات ووهميات ويتركب منها ما عدا البرهان من بقية أقسام القياس على ما ندكره فنقول

الجدل

الجدل هو ما يتألف من مقدمات مشهورة أو مسلمة فالاولى هي التي اشتهرت بين الناس قاطبة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح أو اشتهرت بين الاكثر نحو الاله واحد أو بين طائفة مخصوصة نحو الفاعل مرفوع والكل قوم مشهورات بحسب عوائدهم وصنائعهم كقبح الذبح عند الهندوس عند ارباب الامزجة الشديدة وحسن العفو واللين عند ارباب الامزجة الرقيقة وحسن ما جرت به عادات أهل البلد وقبح خلافه وان كان في الواقع بالعكس والثانية هي القضايا التي تسلم عند الخصم سواء كانت مسلمة عنه غيره أيضا أم لا كمسائل أصول الفقه عند الفقهاء فاذا قال الفقيه يجب الزكاة في حلي البالغة لقوله عليه الصلاة والسلام في الحلي زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد فلا يكون حجة فنقول له قد ثبت هذا في علم أصول الفقه ولا بد ان يؤخذها هنا مسلمات والغرض من الجدل

الزام القاصر عن ادراك مقدمات البرهان

الخطابة

الخطابة هي ما يتألف من مقدمات مقبولة ومظنونة فالاولى هي المأخوذة ممن يعتقد فيه كعالم أوولى أو حكيم أو سياسي كل في موضوعه ومن ذلك خطابة المساجد والمحافل والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب الاخلاق وكل ما يجلب السعادة في الدين والدنيا وتحذيرهم مما يضر بسعادتهم

الشعر

القياس الشعرى هو ما يتألف من المخيلات التي تخيل للنفس ما تتأثر به قبضاً أو بسطاً فتتفر أو ترغب وتصرير مبدأ فعل أو ترك أو رضا أو سخط أو اقدام على الذات أو على المضرات مستلذة اياها كما يقع من تأثير الاشعار عند الحروب وكما يحصل من الاستماعة والاستعطاف في النفس عند الانشاد لان النفس أطوع الى التخيل منها الى التصديق لانه أغرب والدلائل فيها سواء كانت المخيلات صادقة أو كاذبة مسلمة أو غير مسلمة * وأسباب التخيل كثيرة تتعلق بعضها باللفظ كما في التحسينات اللفظية نحو البحر يا قوتة سيالة فان هذا يخيل للنفس عظم الجثرة وحسنها فترغب فيها وبعضها بالمعنى نحو العسل مرة مقيمة فان هذا يخيل لها قبح العسل فتتفر منه والغرض منه انفعال النفس بالترغيب أو التهريب وليس الوزن شرطاً فيه لان الكلام في الشعر اليوناني حيث ان الواضع للمنطق ارسطو اليوناني وانما تزداد النفس به تأثيرا وانفعالا ان كان موزوناً وترغابه بالاصوات الحسنة كما هو مشاهد لدى أرقه الطباع من التواجد والانعغال عند سماع المغنين بل تأثير حسن الصوت في البهائم أمر مشاهد فلو نظرت الجبال وسيرها عند ما يحدوها الحادي طيب الصوت والصبي لدى البكايس كنه الغنا ويذهب عنه الغنا وفي ثروة المغنين في الامصار والاقطار وجلالة شأنهم ودلالهم على ذوى الوجاهة ما يغنيك عن الاستدلال

لا تلتنى ان السماع يقين * وهو يحيى بطيبه ويميت

وكذلك ما نشاهده من استعانة أهل الصناعات الشاقة بالتغنى وما نسمعه عن العرب عند الحروب من تشجيعها بالغناء والتمثيل بالاشعار حتى يوجهها ذلك لأن تلقى نفسها في المهالك فلا تبالى بمواقع السيوف ولا تخشى بوارق الختوف ومن أراد الوقوف على تأثير الغناء وحسن الصوت في النفوس فعليه بكتاب الاغانى لابي الفرج الاصبهاني يرى العجب العجيب في هذا الباب

من كل معنى لطيف أحسنى قدحا * وكل ساجدة في الكون تطربني

ومن لم يتأثر برقيق الاشعار المرددة بلسان الاوتار * في جنات من الاشجار * تجري تحتها
الانهار * فهو من فلتات الطبائع والحقات الجباد
(السفسطة)

القياس السفسطى هو ما يتألف من المقدمات الوهمية أو المشبهة أما الوهيات فهي
القضايا الكاذبة التي يحكم بها الوهم في المعقولات الصرفة نحو كل موجود محسوس وكل
محسوس مشار اليه فكل موجود مشار اليه فهذا من حكم الوهم وهو كاذب لان المجردات
موجودة ولا يشار اليها الا كونه غير محسوسة والمشار اليه لا يكون الا محسوسا ونحو ذلك
الميت جاد وكل جاد يخاف منه فالميت يخاف منه والدليل على كذب الوهم انه يساعد
العقل في المقدمات الواضحة الانتاج ولكن ينازعه في النتيجة كما في المثال وذلك لان
النفس مسخرة لاحكام الوهم حتى ان احكام الوهيات ربما لا تتميز عندها من الاوليات
ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبهما احكام الوهم لاستحكم التباسها بالاوليات وسبب
ذلك انغماس النفس في الظلمة المادية واستيلاء الوهم على العقل وتسخيرها اليه حتى يظن
بل يتيقن ان الكواذب ضرورية الصديق فيستنتج منها التصديقات نحو الهواء ليس
بمبصر وكل ما ليس بمبصر فليس بجسم بل ابعاد خالية عن التمكن وربما ظن انها متواترة
كقول الرافض باستحقاق سيدنا على الخلافة قبل وبالجمللة بالتمييز بين اغلاط الوهم
والاوليات عسر جد الا يتيسر الامن اعطاه الله القلب السليم * والمخلص هو تجريد
العقل عن الوهم والتفكير التام والنقض والاستدلال على خلافه والرجوع الى الحقائق
الحكيمة والقواعد الشرعية وأما المشبهات فهي القضايا الكاذبة المشبهة بالحق امام
حيث الصورة كقولنا لصورة فرس منقوشة على جدار هذه فرس وكل فرس صهال
فهذه صهال وامان حيث المعنى كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان
وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس والغلط فيه من حيث ان موضوع المقدمتين
ليس بموجود اذ ليس لنا شيء يصدق عليه انه انسان وفرس ويسمى القياس المركب من
المشبهات مغالطة كما يسمى سفسطة ومن يستعمل المغالطة فان قابل بها الحكم كسيفه - و
سوفسطائى وان قابل بها الجدلى فهو مشاغبي وان لم يعرف الفساد فيما صنع فهو مغالط
لنفسه

وسوفسطائى نسبة لسوف اسطا ومعنى سوف الحكمة ومعنى اسطا التلبيس والتويه فعناه
الحكمة الموهمة كقولنا الحدوث حادث وكل حادث فله حدوث ينتج الحدوث له حدوث
وكقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن وكل قائم بالذهن

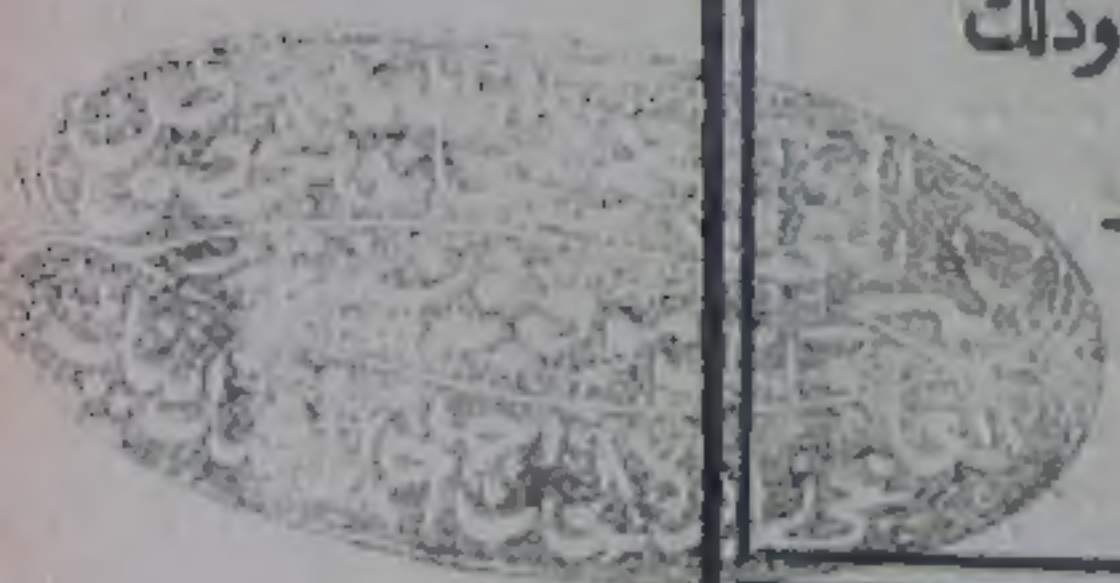
عرض ينتج ان الجوهر عرض وكقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان
جنس وكل ذلك سفسطة كاذبة لا تروج عند من استحضروا قواعد الفن وشرائط
الانتاج وما سوى البرهان من هذه الاقيسة لا يفيد الا الظن وأما البرهان فهو العمل في
مناظرة الرجال والحجة في الختام الاختصاص فعليه مدار المناظرة وبه تمام المناظرة
قال مؤلفه رحمه الله ونفع به ما كنت لا أقسم هذه المفاوز مع وعرة مسالكها وروعة
سالكها والولاسادة من اخوان الصفا بالمدارس رغبوا الى في تعليم فن المنطق فبادرت الى
الاجابة شاكرًا * لقوله عليه السلام (لان يهدي الله بك رجلا واحد اخبرك من حمر
النعم) وقيامها بتوجيه علينا الانسانية وتخطيبنا به الاوضاع الشرعية بيد ائني رأيت السير
على نهج الازهرين في أساليب التعليم ربما يكل مداركهم ويقل عزائمهم فاثرت ان
أملى عليهم ما يحضرون من قواعد الفن على هيئة المسامرة رغبة في الاقبال على العمل *
ورغبة عن الساتمة والملل * وهم يكتبونه عنى درسا درسًا وبعد التمام تصفحه تحميرا
وتتقها وعرضته على الكتب المعول عليها في الفن فاذا هي لقطة الناشد * وروضة الرائد
قد زاحم صحائف الحكماء * وأسفر عن مناضلة أسفار الفضلاء * لا طويلا ملاملا * ولا
مختصرا مخلا * وكان بين ذلك قواما * ثم اطالع عليه بعض الافاضل من رجال المحاكم
المجبة ولين على حب العلوم ونشرها وكلفنا بطبعه نشر الافضية وتعميم الفائدة فحاولت
التقصي عن هذه الخطة علمان من ألف فقد استهدف خصوصاً من غريمه الدهر
الذي لا تغض عيسونه * ولا تغض رقباؤه وعيسونه * فلما أبى الا الاجابة لما قصد
أذعننا لقصد معولين على رعاية ذى الفيض والجود فاهل طبعه * حتى تم بدرة *
فلحضرات الجميع مناسلة رطبة بالثناء وأكف مرفوعة بالضراعة والدعاء والحمد
لمبدأ الجود والايجاد * والصلاة على خاتم ذوى الهدى والارشاد * وعلى آله وصحبه
المستعصمين بهديه وعصمته

حمد المن له الحمد والممنه وصلاة وسلاما على نبي الرحمة وآله وصحبه وجميع الامه (وبعد)
فقد تم طبع كتاب المبادئ المنطقية تأليف العلامة الشيخ عبد الله وافي المنسوب للاقاليم
الفيومية المشتمل على ما هو في باب لقطه الناشد وروضة الرائد لا بالطويل الممل ولا
بالمختصر المخل على نفقة (حضرة أمين أفندي الخانجي الكتبي) وذلك

بالمطبعة العامرة الشرفية الكائنة بشارع الخرنفش مصر

الحجبة سنة ١٣١٧ هجرية على صاحبها

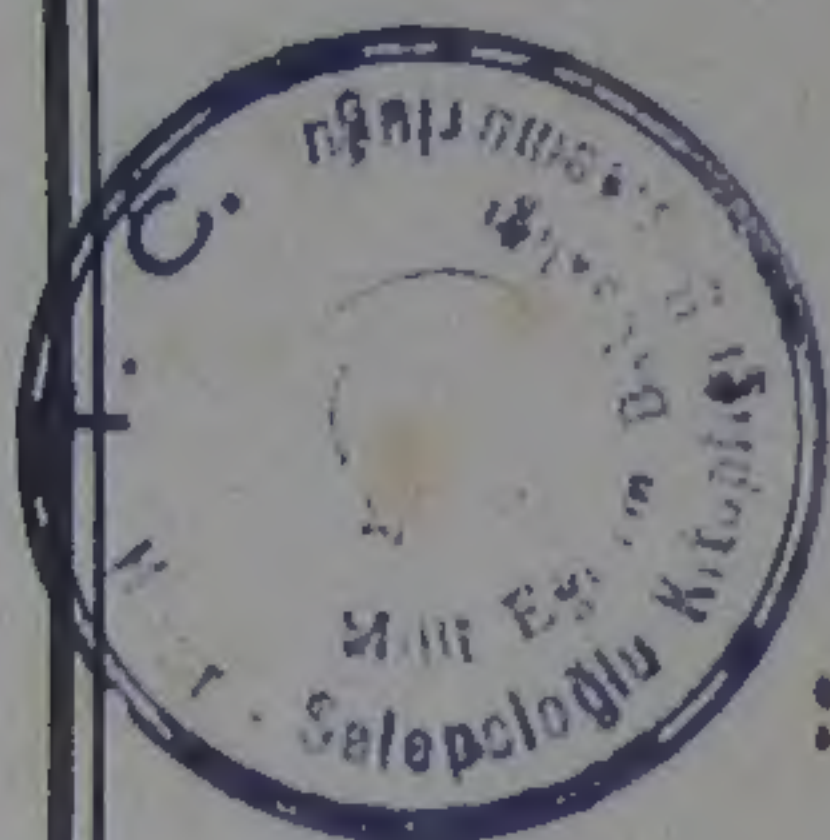
أفضل صلاة وأجل تحية



- ٢ خطبة الكتاب
- ٣ المطلب الأول في التصورات وفيه أربعة مبادئ
- ٤ المبدأ الأول في العلم
- المبدأ الثاني في اللفاظ ودلالاتها وفيه ثلاثة مباحث
- المبحث الأول
- المبحث الثاني في تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية
- ٥ المبحث الثالث في تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب
- ٦ المبدأ الثالث في تقسيم المفرد الى كلي وجزئي
- ٧ المبدأ الرابع في الكليات الخمس وفيه أربعة مباحث
- المبحث الأول في تعريفها وتقسيمها
- ٩ المبحث الثاني في تقسيم النوع
- ١٠ المبحث الثالث في تقسيم الفصل
- المبحث الرابع في النسبة بين الكليين
- ١١ المقصد الأول في التعريف والقول الشارح
- المطلب الثاني في التصديقات وفيه مبادئ
- المبدأ الأول في القضايا وفيه ثلاثة مباحث
- ١٢ المبحث الأول في أجزاء الجملة وأقسامها
- ١٤ المبحث الثاني في الموجهات
- ١٦ المبحث الثالث في أجزاء الشرطية وأقسامها
- ١٩ المبدأ الثاني في تناقض القضايا وفيه ثلاثة مباحث
- المبحث الأول في تعريفه وشرطه
- ٢٠ المبحث الثاني في تناقض الموجهات
- تناقض بسائط الضروريات
- ٢١ تناقض بسائط الدوائم
- تناقض مركبات الموجهات
- ٢٣ المبحث الثالث في تناقض الشرطيات

- ٢٣ المبدأ الثالث في العكس وفيه خمسة مباحث
- المبحث الأول في تقسيمه وتعاريفه
- المبحث الثاني في عكس الجمليات غير الموجهات
- ٢٤ المبحث الثالث في عكس الشرطيات
- ٢٥ المبحث الرابع في عكس الموجهات
- ٢٧ وأما السؤال فلي قسمين كلية وجزئية
- ٢٩ المبحث الخامس في عكس النقيض
- ٣٠ المقصد الثاني في القياس
- ٣١ شروط الشكل الأول
- ٣٢ شروط الشكل الثاني
- ٣٤ شروط الشكل الثالث
- ٣٥ شروط الشكل الرابع
- ٣٧ رموز الاشكال الأربعة
- ٣٨ مبحث في القياس الاستثنائي
- ٣٩ شروط الاستثنائي
- ٣٩ مبحث لواحق القياس
- ٤١ خاتمة في تقسيم القياس باعتبار مادته
- البرهان
- ٤٢ الجدل
- ٤٣ الخطابه
- الشعر
- ٤٤ السفسطة

5823



Süleymaniye Kütüphanesi	
İsim	İzmir
Yıl	
Eski Kayıt No.	955